

إيتمار بن غفير يعود بـ«كاخ» إلى الكنيست بمباركة نتنياهو!

الاسرائلكا

الثلاثاء ٢٠٢١/٣/٩ الموافق ٢٥ رجب ١٤٤٢هـ العدد ٤٨١ السنة التاسعة عشرة





○□ المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



الانتخابات الإسرائيلية: مصداقية الاستطلاعات على المحكِّ.

مع اقتراب الانتخابات الإسرائيلية: مواطن خلل في استطلاعات الرأي العام تُضعف توقعاتها شبه النهائية!

ولكن هذا التفسير لم يكن مقنعا كافيا، لأن الحديث

عن تحالف يطغى عليه التيار الديني الصهيوني، الذي

يتشــدد دينيا. وما أن أعلن المنشق عن الليكود، جدعون

ساعر، عن تشكيل حزب جديد، يخوض الانتخابات

المقبلة، حتى انهــارت قوة «يمينا» في الاســتطلاعات

إلــى ١٤ مقعدا، وحتى إلى ١١ مقعــدا. وهذا يدل على أن

الجمهور العلماني في اليمين واليمين الاستيطاني، لجأ

في الاســـتطلاعات لقائمة «يمينا» كونها ظهرت وكأنها

معارضة لاستمرار نتنياهو، رغم أن هذا ليس دقيقا. وما

أن ظهر حزب «أمل جديد لإســرائيل»، برئاســـة اليميني

الاســتيطاني المتشــدد سياسيا جدعون ســاعر، حتى

واللافــت أنه في اســتطلاعات الرأي، وعلـــى الرغم من

الانشـــقاق الذي وقع في تحالــف «يمينا»، وخروج قائمة

منافســة لــه، بزعامة بتســلئيل ســموتريتش، رئيس

حزب «الصهيونية الدينيـــة»، ومتحالفة مع حركة «قوة

يهودية»، المنبثقة عن حركة «كاخ» الإرهابية المحظورة،

فقد واصلـت قائمة يمينــا» حصولها علــى ١١ مقعدا،

والقائمة المنشــقة على ما بين ٤ إلى ٥ مقاعد. ما يعني

وتطـرح هذه نتيجة علامات ســؤال أخرى. فصحيح أن

الليكود يخســر في اســتطلاعات الرأي مـــا بين ٦ إلى ٨

مقاعد من مقاعده الـ ٣٦ اليوم، وقد تكون قائمتا «يمينا»

و»الصهيونية الدينية» اســتفادتا من هذه الخسارة، إلا

أن قسما من هذه المقاعد يتجه بطبيعة الحال إلى ساعر،

الذي انضم له عدد من نواب الليكود، من الولاية الحالية

وهنا نشـير إلـى أن زعيـم «يمينا» نفتالـي بينيت،

المتدين الصهيوني، وشريكته العلمانية أييلت شاكيد،

يحاولان جــر جمهور علماني يميني الـــى تحالفهما، إلا

أن القائمة التي تشكلت يهيمن عليها التيار الديني

الصهيونـــي، وأن دعاية هذه القائمـــة تتجه أكثر حيث

المنافســة الأشــد، أمام الليكود وقائمــة «الصهيونية

وما نريد قوله إن ارتفاع القوة المجتمعة لقائمتي

اليمين الاستيطاني من ٦ مقاعد اليــوم إلى ١٥ مقعدا،

في غضـون عام واحـد، قد يكـون ناجما عـن خلل في

الاستطلاعات، أو أن التطرف السياسي والديني قد وصل

خلل الاستطلاعات لدى الحريديم

كما ذكر ســابقا، فإن الخلل في الاستطلاعات واضح في

نتيجة قائمتي اليهود المتزمتين الحريديم، إذ تمنح

كل الاستطلاعات تقريبا القائمتين ١٥ مقعدا، وحينما

نتكلم عن ١٢٠ مقعدا في الكنيست، فإن لكل مقعد وزنه.

وفي الجولات الانتخابية الثلاث السابقة، حصلت قائمتا

الحريديم على ١٦ مقعدا مجتمعا.

الى مستويات أشد مما هي ظاهرة على وجه السطح.

الدينية»، في معسكر المستوطنات.

أن الحديث يجري عن ١٥ مقعدا بالمجموع.

انتقل هذا الجمهور إليه.

ومن دورات سابقة.

كتب برهوم جرايسي:

أظهرت النتائج النهائية للانتخابات الإسرائيلية العقد الأخيــر، ٥ جولات انتخابية، أن اســتطلاعات الرأي العــام التي ظهرت خلال كل واحــدة من الحملات الانتخابيــة، لم تنجـح في الاقتراب كثيــرا من النتيجة النهائية. وقد تكون الحلبة الإسرائيلية أمام هذه الحالة مجــددا، في الانتخابات التي ســتجري بعد أســبوعين، خاصــة وأن الحديث عن معركة لتحقيق أغلبية هشــة، إما لائتلاف الفوري مع حزب الليكود، وزعيمه بنيامين نتنياهو، أو خسارته لهذه الأغلبية بفارق طفيف، بمعنى أن الحديث يجري عن انتقال مقعدين الى ثلاثة من هذا الجنــاح الى الآخــر. وبالتالي فإنه لا يمكن الحســم منذ الآن بأنــه لن تكون حكومــة ذات أغلبية بعد الانتخابات،

وما تزال استطلاعات الــرأي منذ نحو ثلاثة أســابيع، تطرح نتائج متشابهة مع فوارق طفيفة، وبحسب هذه الاستطلاعات، فإن فريق الائتلاف الفوري مع الليكود وبنيامين نتنياهو، لم يصل بعد إلى الأغلبية الحاسمة، ٦١ نائبا مـن أصل ١٢٠ نائبا، وأقصى مـا يصل إليه هذا الفريق ٥٨ مقعدا، وبضمنه قائمة «يمينا» بزعامة نفتالي بينيت، الذي قال في الأيام الأخيرة إنه إذا كان مصدر الأغلبية التي يحتاجها نتنياهو لتشكيل حكومته، فإنه لن يسمح بانتخابات خامسة.

فــي المقابل، هناك أربــع قوائم تتأرجح حول نســبة الحســم، بمعنى حصولها على ؛ مقاعــد أو أن لا تتمثل كليا، وهي قوائم ميرتس، و»أزرق أبيض» برئاســة بيني غانتس، والقائمة العربية الموحدة برئاسة منصور عباس، و»الصهيونية الدينية» برئاسة بتسلئيل سموتريتش. وفي حال لم تتخط أي واحدة من هذه القوائم نسبة الحسم فإنها ستحرق عشــرات آلاف الأصوات، إذ حسب التقديرات، وفي حال كانت نسبة التصويت حوالي ٧١٪، فإن نسبة الحسم ٣,٢٥٪ سـتحتاج إلى ما يزيد عن ١٥١

ونلمس في اســتطلاعات الرأي ثلاثـــة مواطن خلل، أو أن النتيجــة فيها مبهمة، من حيث مصــدر هذه القوة الزائــدة، وهنا يجــري الحديث عــن قائمتــي «يمينا» و»الصهيونية الدينية»، إذ يطغى على القائمتين التيار الدينــي الصهيوني، وهما كانتا ضمــن تحالف «يمينا» في انتخابات آذار ٢٠٢٠، وحصل على ٦ مقاعد، فيما تقول الاستطلاعات إن القوة الاجمالية للقائمتين ١٥ مقعدا. أما الخلــل الآخر، فهو الانتقاص مــن القوة المجتمعة لقائمتي المتدينين المتزمتين الحريديم، اللتين تمنحهما الاســـتطلاعات ١٥ مقعدا، بينما هما في ازدياد مســتمر في قوتيهما الانتخابية، وهذا ما سنأتي عليه. كذلك فإن السؤال الأكبر، فيما يتعلق بالمجتمع العربي، هــو ادعاء اســتطلاعات بــأن الليكود ســيضاعف قوته ثماني مرات تقريبا، مقارنة مع انتخابات أيلول ٢٠١٩ وآذار ٢٠٢٠، وتدعي الاســتطلاعات أنه سيحصل على ما يزيد عن مقعدين برلمانيين.

قائمتا التيار الديني الصهيوني الاستيطاني

حتى شـهر تشـرين الثانـي الماضي، كانـت قائمة «يمينا» التحالفية، لأحزاب اليمين الاستيطاني، برئاسة

في نيســان ٢٠١٩، حصلت شاس ويهدوت هتوراة على نفتالي بينيت، تحصل في استطلاعات الرأي على ما بين ٨ مقاعــد لكل منهما، وفي تلــك الانتخابات ارتفع عدد ١٩ وحتى ٢٢ مقعدا، بدلا من ٦ مقاعد في الانتخابات مقاعد غالبية القوائم التي عبرت نسبة الحسم، بعد أن الأخيرة، فــي آذار ٢٠٢٠. وهذه النتيجــة طرحت الكثير جم الأصوات التي اتجهت لقوائم لم تعبر نس ـئلة، حول طبيعة هذا الارتفــاع الحاد، الذي تم الحســم حوالي ٨٪ من إجمالي المصوتين، ما يوازي ١٠ تفسيره إسرائيليا، على أن مصدر القوة هذه هو من جمهــور انتقل من التحالف الســابق لـ»أزرق أبيض» في

ولكن شاس ويهدوت هتوراة حافظتا على عدد المقاعد في جولتي الانتخابات التاليتين، أيلــول ٢٠١٩، وآذار ۲۰۲۰، بحصول شــاس على ٩ مقاعــد، ويهدوت هتوراة علــى ٧ مقاعد. وفــي كل واحدة من هاتيـــن الجولتين، كانت يهدوت هتوراة تخســر في اليـــوم الأخير لصدور النتائــج النهائية مقعدها الثامن لصالح الليكود، بفعل عدم كفاية فائــض الأصوات، ما يعنــي أن القائمة في الجولتين كانت على حافة المقعد الثامن.

في مراجعــة لنتائج آخر جولات انتخابيـــة، منذ العام ٢٠١٥، وحتى قبــل عام، آذار ٢٠٢٠، وجدنا أن عدد أصوات قائمتي الحريديم في ارتفاع مستمر. ويساهم في هذا، بقدر كبير، التكاثر الطبيعي بنســبة تقارب ٤٪ ســنويا، في حين أن إجمالي عدد ذوي حق الاقتراع يرتفع ســنويا بما بین ۱٫۷٪ إلی ۱٫۹٪.

ومعروف أيضا، بناء علــى تحليل نتائج الانتخابات، أن ٩٥٪ من الأصــوات التي تحصل عليهـــا قائمة يهدوت هتوراة للحريديم الغربيين الأشكناز، هي من جمهور الحريديم. بينما النسبة لدى شـاس تهبط الى ٧٠٪، لأن شــاس مــا تـــزال تحصــل على أصــوات مـــن أحياء وبلدات اليهود الشــرقيين، خاصة من الشرائح الفقيرة والضعيفة، ومن اليهود الشرقيين الذين ما زال نمط التصويــت لديهــم هو على أســاس انتمــاء للطوائف الشــرقية. وفــي الانتخابــات المقبلة، لم تعـــد قوائم

يترأسها أحد من اليهود الشرقيين، سوى شاس. واستنادا لتزايد أعداد الحريديم، وكونهم يسجلون أعلى نسبة إقبال على صناديق الاقتراع، بما يتجاوز نسبة ٩٠٪، وأيضا استنادا لنتائج الجولات الانتخابية الثلاث السابقة، فإن قائمتي الحريديم من المفترض أن تســتكملا فــي الانتخابات المقبلــة ١٧ مقعدا، أكثر بمقعد من الوضع القائم، وأكثر بمقعدين مما تشــير له

الليكود بين العرب

كذلك فإن الخلل الكبير والمبالغة غير المنطقية نجدهما في ادعاء اســتطلاعات رأي، مخصصة للمجتمع العربي، بأن الليكود سيحصل على أكثر من مقعدين من العرب فــي الانتخابات المقبلة، وهــذا يعني ما بين ٨٠ ألف إلــى ٨٥ ألف صوت، وهم سيشــكلون قرابة ١٤,٣٪ من إجمالي المصوتين العرب، وفق تقدير الاستطلاعات ذاتها بأن نسبة التصويت ستتراوح ما بين ٥٧٪ إلى

ففي مراجعة لجولات الانتخابات الثلاث الأخيرة الســابقة، وجدنا تراجعا حادا في عــدد أصوات الأحزاب الصهيونية في الانتخابات، باستثناء انتخابات نيسان ٢٠١٩، التي شــهدت أول انقسام في القائمة المشتركة، وحصلـت يومها الأحــزاب الصهيونيـــة مجتمعة، على حوالــي ١٦٣ ألف صوت، أي أكثر من ٣٢٪ من المصوتين العرب، الذين بلغت نسبة إقبالهم على صناديق

الاقتــراع فــي تلك الانتخابــات ما يلامس نســبة ٥٠٪. وهذه المعطيات تشــمل القرى العربيـــة الدرزية، التي تصل فيها نسبة التصويت للأحزاب الصهيونية ما بين ۸۵٪ إلى ٩٠٪، وهم يشــكلون نســبة ٨٫٥٪ من إجمالي المصوتين العرب. إلا أنه فــى الانتخابــات التالية، ومع التئـــام القائمة

المشــتركة مجددا، وارتفاع نسبة التصويت بين العرب إلى حوالي ٥٤٪، فقد حصلت كل الأحزاب الصهيونية مجتمعة على ٧٧ ألف صوت، وهذه شــكلت نسبة حوالي ١٤٪ من إجمالي المصوتين العرب. وحصلت هذه الأحزاب على عدد الأصوات ذاته تقريباً، في انتخابات آذار ٢٠٢٠، ولكن في إثر ارتفاع نسبة التصويت الى ٦٤٪ فإن نسبة أصــوات الأحزاب الصهيونية انخفضــت إلى ١١٫٨٪، من إجمالي المصوتين العرب.

من أضعف الأحــزاب التي تمثلت في الكنيســت، من حيــث حجم الأصوات التي حصلت عليها من العرب، كان حــزب الليكود، ففي كل واحدة من انتخابات أيلول ٢٠١٩، وآذار ٢٠٢٠، حصــل الليكود على حوالــي ١١ ألف صوت، وهذا العدد شــكّل في انتخابات أيلول ٢٠١٩ نســبة ٢٪، وفي انتخابات آذار ٢٠٢٠ نســبة أقــل، وبلغت ١٫٨٪، ولا يوجــد أي مبرر أو مؤشــر لرفع قوة الليكــود بين العرب بثمانية أضعاف دفعة واحدة.

وتفرض هـــذه المعطيـــات علامات ســـؤال حول مدى دقة اســتطلاعات الرأي في المجتمــع العربي، فحتى لو افترضنا أن الليكود سيحصل على أصوات عربية اتجهت في الانتخابات السابقة لأحــزاب صهيونية أخرى، مثل الأصوات التــي حصل عليها تحالــف «أزرق أبيض»، فلا يمكن منطقيا أن يصل إلى هذا الحجم الذي تشير له الاســتطلاعات حتى وإن كانــت الغالبية الســاحقة من المصوتين للأحــزاب الصهيونية لا يجاهرون بموقفهم

نشير إلى أنه في الانتخابات السابقة، آذار ٢٠٢٠، حصل تحالف «أزرق أبيض» على أقل من ٣١ ألف صوت عربي، من بينها ٢١٦٠٠ صوت في القرى العربية الدرزية، والغالبية الكبيرة من هذه الأصوات ستكون عائمة في الانتخابات المقبلة، نظرا لتفكك تحالف «أزرق أبيض»، ولا يوجد في القائمتيـن المنبثقتين عنه، «يوجد مسـتقبل» بزعامة يائير لبيد، و»أزرق أبيض» بزعامة بيني غانتس، مرشــح عربي، ففي الانتخابات السابقة كانت المرشحة غدير مريح في تلك القائمة التحالفية، وقررت الانســحاب من الحياة السياسية، تمهيدا للانتخابات المقبلة.

امتحان استطلاعات الرأي العام أقصى ما يمكن أن تقدمه استطلاعات الرأي العام

هو توجه ما للنتيجــة النهائية، ولكن طالما أن المعركة هي على مســألة أغلبية مطلقة أو دونها لفريق الليكود وبنيامين نتنياهو الفوري أو لكل معارضي استمرار حكمه، مـع الاختلافات والتقاطبات بينهما، وأن الحديث يجري عن زحزحة مقعدين إلى ثلاثة من هذه الجهة إلى الأخرى، فإن كل نتيجة واردة، خاصة وأن نسبة التصويت التي ســتؤثر عليها الأوضاع الصحيـــة، ولربما حالة الجو في ذلك اليوم، ســتلعب هي أيضا دورا في حسم نتيجة القوائم التي تتأرجح عند نسبة الحسم، وسقوط أي منها قد يغير توزيعة المقاعد بشكل ملموس.

كلمة في البدايـة

إعلان محكمة لاهاي وإسقاطاته السياسية

بقلم: أنطوان شلحت

لا شك في أن إعلان المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي بصورة رسمية، يوم ٣ آذار ٢٠٢١، أنها ستشرع في إجراء تحقيق لتقصي شبهات بارتكاب إسرائيل جرائم حرب في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشـرقية، يضع أساسـاً مهماً أمام جهات عديدة لرؤية السياســة الإســرائيلية حيال الفلسطينيين علــى نحو أكثــر انتقاداً. لذلك فإن إســهامه الأبرز قد يتمثّل في كونه يشكل سنداً لمزيد من فضح هذه السياســة وإدانتها في المحافل السياســية والقانونية الدولية.

وباعتــراف حتى جهــات إســرائيلية، فإن ضباط الجيش الإســرائيلي وجنوده ليسوا وحدهم الذين يجب أن تُقضّ مضاجعهم من هــذا التحقيق، بل يُضاف إليهم رؤساء المستوى الحكومي والسياسي الذين وافقوا على الاســتيطان في الضفة الغربية، ووزراء الدفاع الذين انشغلوا كثيراً في توسيع المســتوطنات في الضفة، وكذلك رؤساء الحركات

ربما ثمــة حاجة لأن نعيــد التنويه بــأن انتقال التحقيــق فــي شــبهات ارتــكاب ضبــاط وجنود إسرائيليين جرائم محددة يتطرق إليها إعلان المحكمة الجنائية الدولية، إلى مرحلة تقديم لوائح اتهام ومن ثم مناقشتها وإصدار أحكام فيها أمام هيئة المحكمة، مشــروط أساساً بما يقتضيه ما يعرف باسـم «مبدأ التكاملية» بشأن اختصاص المحكمة، كما هو وارد في «ميثاق روما» والذي ينص على ما يلي: «لا تتدخل المحكمة الدولية في الحالات التى تقوم فيها الدولة المعنية نفسها بالتحقيق في هذه الحالات بصـورة فعالة». وفي هذا الصدد، كانت المدعية العامة الحالية لهذه المحكمة فاتو بنسـودا أعلنت، في كانــون الأول ٢٠١٩، أنها «لا تـــزال تفحص ما إذا كانت الإجـــراءات القضائية التي اتخذتها إسرائيل حيال هذه الحوادث كافية وتنفي الحاجه القانونية وفق أحكام القانون الدولي إلى إجراء تحقيق جنائـــي دولي». أما فيما يخـص الاســتيطان فقد أشــير، حتى فــي الكثير من التحليلات الإسـرائيلية، إلى أن هذا الشـرط لا ينطبق عليه، حيث أن إسرائيل لا تتعامل معه أصلاً باعتباره جريمة حرب، كما أنه من ناحية نظرية صرفة يمكن جمع عناصر عديدة تثبت أنه جريمة حرب مـن دون الحاجــة إلى تحقيقــات تفصيلية تستلزم شــهوداً ووجوداً في ساحة الجريمة، فضلاً عن وجود كم كبير من المســتندات والوثائق التي تتضمن قرارات وسياسات وإحصائيات تعتبر بمثابــة إثباتـــات للجريمة. وهذا مـــا أكدته كذلك الأمــم المتحدة ومؤسســاتها المختلفــة ومحكمة العدل الدولية ذاتها. ولذا سارعت جهات مقربة من رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو إلى القول إن على الحكومة إعلان أن الإسرائيليين الذين سيتعاونون

مع إجراءات لاهاي ستتم مقاضاتهم جنائياً. بطبيعــة الحال ثمــة لقرار محكمة لاهــاي أبعاد قانونية مهمة، يصعب علىّ التخويض فيها. غير أن أبعاده السياسية لا تبدو أقل أهمية، آخذين في الاعتبار الظروف الراهنة وسياقاتها المختلفة.

ونشير هنا إلى بعض هذه الأبعاد التي ستظل مفتوحة على التطورات اللاحقة: من شأن الإعلان أن يُكرّس في صلب وعي الأسرة

الدولية الصورة الخاصة المرتسمة لإسرائيل منذ فتـرة طويلة، بصفتها دولة احتلال ترفض إجراء مفاوضات لوضع حدّ له، وتواصــل قمع ملايين الفلسطينيين الذين يفتقرون إلى حقوق الإنسان الأساسية. كما أنه يعيد القضية الفلسطينية إلى الأجندة العامة في إسرائيل الغارقة منذ نحو عامين، كما سبق أن أشرنا مراراً وتكراراً، في جولة انتخابات إثر أخرى على خلفية شبهات الفساد الحائمة حول رئيـس الحكومة بنيامين نتنياهو وتسببت بإقصاء الموضوعات السياسية جانبأ، بقدر ما تسبّب بذلك تلاشي الفروق الجوهرية حيــال تلك الموضوعات من طــرف مختلف ألوان الطيف السياســي- الحزبـــيّ، وتداعيات جائحة كورونا. وأول هذه الموضوعات السياسـية، التي تــم إقصاؤها، هــو الاحتلال، غيــر المطروح على ستجري بعد أسبوعين، كما أشارت صحيفة «هاَرتــس» مؤخراً فــي افتتاحيــة خاصة أكدت فيهــا أيضاً أنه في واقع الأمــر كان الاحتلال في الأعوام الأخيرة خــارج الحديث العام، فلا «يتجرأ أحد على التحدث عنه، ولا عن أجيال من الشـباب التي يفسدها والأثمان الباهظة التي يحصدها. والجمهور الإسرائيلي في حالة إنكار مطلق إزاءه. لكن هـــذا لا يعني أن خلايـــاه الخبيثة لا تواصل

كما أن هذا الإعلان يتماشي إلى درجة كبيرة مع مقاربة فحواهـــا أنه حان الوقت كي يـــدرك العالم أنّ الاحتلال الإســرائيلي لا يمكن إزالته عبر توجيه مناشــدات مهذَّبة إلى المحتلِّ فقط، وإنَّما أساســـاً بالعزم والخطوات الدوليّة الحاسمة.

ما هي أبرز مخاوف إسرائيل بعد عودة الحوار والتنسيق الأوروبي- الأميركي في عهد بايدن؟

إدارة بايدن وإسرائيل: لا انقلابات متوقعة.

واستقرارها، بل ووجودها أيضاً.

ومصالحها في هذا الشأن.

الإسرائيلية وإدارة بايدن تبعاً لما ستتمخّض عنه الجهود

الأميركية- الأوروبية في هذا الشــأن، لا سيّما وأن التصريحات

الإســرائيلية- ليس آخرها المواقــف المُعلنة لأفيف كوخافي

وبنيامين نتنياهو- رافضة بشــدّة لمســألة العــودة للاتفاق

النـووي مع إيران وداعية لزيادة الضغط الدولي عليها بدلاً من

تخفيفه. بناءً عليه، سـيضع هذا الموقف بكل تأكيد إسرائيل،

وكذلك بعض الدول الخليجية، في موقف ضعيف، لكنه مواجه،

لقرار الإدارة الأميركية في حال تمّ الاتفاق من جديد مع طهران

حول نشــاطاتها النووية والأسلحة والصواريخ التي ترى فيها

كل من إســرائيل وبعض هذه الدول خطراً حقيقياً على أمنها

لذلك؛ إسرائيل أمام خيارين لا ثالث لهما: العودة للمواجهة

مــع الإدارة الأميركية- قد تكون عواقب هذه المواجهة أشــدٌ

مــن تلك التي خاضتها مع إدارة أوباما في الســابق- أو انتهاج

سياســـة الحوار المســتمرّ مع الجميع، وفي مقدّمتهم الإدارة

الأميركية والاتحاد الأوروبي لدفعهم لتبني مطالب إســرائيل

بالنسبة للعملية السياسية بين الفلسطينيين وإسرائيل

بات واضحاً وجــود نيّة أميركية للتخلّي/ التراجع عن «صفقة

القـرن» كمرجعيــة لتسـوية الصـراع، مثلما فعلــت الإدارة

الأميركية الســابقة (إدارة ترامب)، وتتجه لدعم حل الدولتين،

جغرافياً على الأقل، مع الاستمرار باعتبار القدس عاصمة

لإســرائيل، وهــو الأمر الذي حظِــي بترحيب من قبــل الاتحاد

الأوروبي، أو على الأقل، الــدول الفاعلة فيه. وعلى الرغم من أن

الأجندة الأميركيـــة والأوروبية تحتوي على قضايا أكثر أهمية

من الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي وتسويته؛ إلا أن أي حكومة

إســرائيلية تُفسّــر ذلك على أنه فرصة لتكثيف الاستيطان،

كتب عبد القادر بدوى:

بمجرّد إعلان النتائج النهائية للانتخابات الأميركية وخسارة دونالد ترامـب، بادرت وسـائل الإعلام الإسـرائيلية، وكذلك المراكز البحثية المهتمة بالشان السياسي والأمني، للحديث عن طبيعة التغيّرات التي ستشــهدها الفترة المقبلة كنتاج لتغيّر الإدارة الأميركية السابقة. ومنذ تسلّم الرئيس الأميركي الجديد جوبايدن للسلطة كثرت التوقعات عن السياسة التي ستنتهجها إدارته من الملفات المختلفة، لا سيما ملف الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، والاتفاق النووي مع إيران؛ باعتبارهما الملفين الأكثر تأثراً بسياســة إدارة ترامب خلال سنوات حكم الأخير؛ بالمعنى السلبي للفلسطينيين والإيرانيين، وبالمعنى الإيجابي لإسرائيل.

وعلى الرغم من تأكيد الرئيس الأميركي الجديد، جو بايدن، أن ولايته لن تكون اســتمراراً لولايتي الرئيــس الديمقراطي السابق، باراك أوباما، فإن التوقعات الإسرائيلية من الإدارة الأميركية الجديدة قـد تغيّرت بمجرّد إعلان النتائج النهائية للانتخابات الأميركية وخسارة ترامب الذى أبدت إدارته تماهيا شبه مطلق مع إسرائيل وسياساتها، وتبنّيا، شبه مطلق أيضاً، لموقف الأخيرة من مختلـف القضايا؛ الملف النووي الإيراني؛ القضية الفلسـطينية؛ العلاقة مع مؤسســات النظام الدولي

إن سـقف التوقعـات الإسـرائيلية مـن الإدارة الأميركية الجديدة بات مُختلفا عن السابق، وهذا ما يُمكن استنتاجه، على الأقل، من الخطاب الإسرائيلي، الإعلامي والسياسي، الذي انتقل مـن خانة الهجـوم والثقة بالنفس، إلـى خانة الدفاع والتهديــد برفض الخيــار الأميركي، على الأقــل فيما يتعلّق بمســألة العودة الأميركية للاتفاق النووي مــع إيران وإن كان بشروط جديدة. فإسرائيل، وعلى مدار سنوات، سعت ولم تزل، لإبقاء إيران في خانة «الشيطان» الإقليمي والدولي، الذي يجب على كل العالم «الحر» كبح جماحه ومحاصرته، ولا ترغب في أن تستعيد إيران بعضا من قوتها من خلال الاتفاق الذي كانت ترى فيه إســرائيل تنـــازلاً دولياً لإيران ســيُمكّنها في نهاية المطاف من الوصول إلى القنبلة النووية المنشــودة وهو الأمر الذي ترى فيه إســرائيل تهديداً خطيراً لها على المستويات

في هذه المقالة، سنحاول التطرّق لأبرز التوقعات الإسرائيلية من الإدارة الأميركيــة الجديدة، إلى جانب بعض المقترحات، من خلال اســتعراض أهم ما ورد في ورقة صادرة عن «معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي» (INSS) في مطلع الشــهر الحالي، وأعدّها كل من شمعون شتاين وعوديد عيران (عمل الأول كسفير لإسرائيل بين ٢٠٠١-٢٠٠٧، والثاني كسفير لإســرائيل في الاتحاد الأوروبي بين ٢٠٠٢-٢٠٠٧) بعنوان «في ضوء التعـاون عبر الأطلسـي: أهم نقاط الجـدل والخلاف مع إســرائيل». جدير بالذكر أن الأفكار الواردة أدناه تُعبّر عن رأي كاتبى الدراسة فقط.

تُســلُط الورقة الضوء على اســتئناف إدارة بايدن للحوار مع أوروبا بعد فترة قطيعة، نسبياً، شهدتها فترة ولاية ترامب، وتأثير ذلك على علاقات إسرائيل بالولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي واحتمالية اندلاع المواجهة بينهما، ويُجادل

الكاتبان أن ثمة خلافات مؤكّدة ستنشــاً بين إسرائيل والإدارة

تلك السائدة في عهد الإدارة الأميركية السابقة.

الأميركيـــة الجديـــدة والاتحــاد الأوروبي على حدٍ ســواء، في المستقبل القريب، طالما استمرت إسرائيل بانتهاج سياستها التي كانت سـائدة في عهد إدارتي ترامب وأوباما. ويســتند الكاتبين في هذا الطرح على أن السياســة الخارجية الأميركية التــي أعلنت عنها إدارة بايدن ســتخلق نوعاً من التعاون بين أميـــركا وأوروبا- وهو التعاون الذي غاب نســبياً في عهد إدارة ترامب- سيتمخّض عنه عودة الولايات المتحدة كلاعب رئيس في مختلف القضايا في الشرق الأوسط، وتعاون أوروبي-أميركي في مواجهة «التحديات المشتركة»، الأمر الذي سيؤثّر بالضرورة على القضايا المشــتركة مع إسرائيل (الملف النووي الإيرانــي والقضية الفلسـطينية)، وهي القضايـــا التي تريد الأخيــرة أن تُبقي علــى موقفها منها (الموقف الإســرائيلي) كموقف مُهيمن، وناظم في الوقت نفسه، للموقف الدولي وفي مقدّمته موقف كل من الإدارة الأميركية والاتحاد الأوروبي كما كان قائمــاً بالفعل في عهد إدارة ترامب، على الأقل بالنســبة للإدارة الأميركية من هذه الملفات، بشكل يضمن لإسرائيل مصالحهـــا أولاً وأخيراً، ومصالحها هنا كمـــا تراها هي، وليس

إن الملامح العامة لسياســة إدارة بايدن الخارجية اتّضحت، على الأقل بالنسبة لمُعدّى هذه الورقة، من خلال موقف هذه الإدارة المُعلــن فــي المؤتمر الأمني الســنوي الـــذي عُقد في ميونيــخ؛ حيث تُشــير هذه الملامح إلى تغييــر عميق يتّضح في نيّة إدارته العودة للعمل الدولي واستعادة أميركا لدورها كلاعب رئيس في مختلف القضايا خلافاً لموقف ترامب، ومن أبرز تجلّياتها: النية للعودة إلى اتفاقية باريس بشــأن تغير المناخ؛ الموقف من منظمة الصحة العالمية ومجلس حقوق الإنســان؛ الرغبة بتعزيز الحقوق والحريـــات العالمية؛ تقوية التحالفات الدولية لمواجهة التحديات العالمية المشتركة (الصين وروسيا مثلاً). في الوقت نفسه، ينظر الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز التعاون مع الولايات المتحدة الأميركية في قضايا إشكالية أخرى، جُلَّها في الشرق الأوسط- الملف النووي الإيراني والصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، الأمر الذي سيخلق نوعاً من «التنسيق» في الموقف، والذي سيقود للتنسيق في الخطوات العملية بالضرورة، تجاه هذين الملفين على وجه التحديد. من هنا ترى الدراســة أن على إسرائيل أن تشعر بالقلق من عملية «إحياء» الشــراكة بيــن الإدارة الأميركية والاتحــاد الأوروبي، خاصة في ملفي إيران والعملية السياسية بين الفلسطينيين والإســرائيليين، لذلك عليها أن تنتهج سياســـة مختلفة عن

بالنسبة لإيران

ترى الدراســة أن نيّة إدارة بايدن بالعــودة للاتفاق النووي الموقَّع مع إيران العــام ٢٠١٥ باتت واضحة، مــن خلال الطلب الأميركــى المُقدّم للشـركاء الأوروبيين الثلاثــة في الاتفاق بتهيئة الظروف لعقد اجتماع تشارك فيله إيران والولايات المتحدة الأميركيــة، إلى جانب محاولات الوساطة الصينية في هذا الملف. وعلى الرغم من أن الشــروط المحيطة بالاتفاق ومضامينــه قد تكون مختلفة هذه المــرة؛ إلا أن هذه القضية ستكون مصدرا مفتوحا للاختلاف والجدل بين الحكومة

وتقـوم الإدارة المدنية مؤخرا بمشـاريع زراعة لثمار تعتبر غريبة عن أرض الضفة الفلسطينية. من جهة، تعتبر هذه

الثمار مربحة جداً بالنسبة للمزارع الفلسطيني لكنها من

جهـــة أخرى تحتـــاج إلى تكنولوجيـــا عالية، ورعايـــة من نوع

خاص، بحيث أن المزارع الفلسطيني يحتاج بشكل مستمر إلى

يبدو في ثمرتي الأفوكادو والأناناس.

خاصّة في القدس الشرقية، ستكون مخطئة، حيث من المتوقع أن يستمرّ الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية بمراقبة النشاط الإســرائيلي في القدس والضفة الغربية، ولن يكون مُستبعداً البتّة خيار التوجه إلى مجلس الأمن هذه المرة لكبــح جماح إســرائيل في هذا الجانب على غــرار ما حدث في نهاية ولاية الرئيس باراك أوباما.

في هذا السياق أيضاً، تبرز مخاطر إقدام إسرائيل على

منــع إجراء الانتخابات الفلسـطينية، حال حصلت، في القدس الشــرقية كما هو مُتفــق عليه في اتفاقات أوســلو، وفي حال حدوث ذلك، ســتكون له بكل تأكيد آثار ســلبية على علاقتها مع الاتحاد الأوروبي والإدارة الأميركية الجديدة اللتين تُبديان رغبة شــديدة بالحفاظ على هذه الاتفاقات بالحدّ الأدنى ومنع تفاقم الأوضاع من خلال الخطــوات أحادية الجانب. لذلك على إسرائيل، برأي الكاتبين، أن تُبادر لجملة من الخطوات التي من شأنها إنعاش الاقتصاد الفلسطيني، بما في ذلك في المناطق المُصنَّفة (ج)، والقيام بتســهيلات لقطــاع غزة، وإفراج جزئي ومشروط عن بعض الأسرى الفلسطينيين، مظهرةً بذلك حسن نيــة وتعاوناً مع الإدارة الأميركية الجديــدة طالما أن الظروف الحالية، وفي المســتقبل القريب كذلك، لن يتمخَّض عنها حل شــامل مع الفلسطينيين. هذه الخطوات ســتُعزّز من التعاون الإســرائيلي- الأميركــي- الأوروبي بوصف إســرائيل جزءاً من العالم الغربي، وكما تُعرّف عن نفسها كذلك على الدوام، الأمر الذي يفسرض عليها أن تُبدى ارتياحاً، حتى وإن كان ظاهرياً، من مواقف الإدارة الأميركية والاتحاد الأوروبي الساعية لتقوية المعسكر الغربي ضدّ الخصمين «المستبدّين» الصين وروسيا. هذا الموقف الإســرائيلي من شــأنه أن يخفّف من المعضلات التي قد تواجهها إســرائيل في حال زادت التوترات العالمية، وزادت معهـا حدّة الخلافـات مـع الإدارة الأميركية الجديدة

والاتحاد الأوروبي في القضايا المطروحة أعلاه.

تُعالج الورقة، من منظور إسرائيلي مُختلف، وربّما ليس سائداً ولا يلقى رواجاً كبيراً في إســرائيل- كما نستدّل على ذلك على الأقل من التوجّهات الرسمية الإسرائيلية على مستوى الخطاب وكذلك الفعل- مسئلة طبيعة العلاقة الإسرائيلية- الأميركية- الأوروبية المتوقعة في عهد الإدارة الأميركية الجديدة، من خلال تسليط الضــوء على أهم النقاط التي قد تبدو خلافية بين الأطراف، خلافاً لما كان قائماً في عهد ترامب الذي أبدى تماهيا شبه مطلق مع توجّهات إسرائيل وسياساتها في المنطقة، ولا سيّما حيال ملف

الصراع مع الفلسطينيين والملف النووي الإيراني. إجمالاً؛ إن طرح هذه الورقة محكوم بمنطق الرغبة الإسرائيلية الساعية لإعادة العلاقات الإســرائيلية مع الحزب الديمقراطي الأميركي لوضعها الطبيعي بعد أن شهدت نهاية فترة حكمه الأخيــرة (نهاية ولاية أوبامــا) مواجهة بيـــن نتنياهو وإدارة أوباما، والتي شغل فيها بايدن منصب نائب الرئيس، في إطار المسعى الإسرائيلي لإبقاء العلاقات قوية ومتينة مع الحزبين وعــدم حصرها في الحــزب الجمهوري، رغم أنــه أبدى تأييداً وتماهياً مطلقاً مع إسـرائيل خلال السـنوات الأربع السـابقة (فترة ولاية ترامب). لكن من وجهة نظرنا هنا، فإن معظم التخوفات الإســرائيلية، على الأقل المطروحة في هذه الورقة، تنطوي ربما على قدر مـن المبالغة، نظراً لأن الإدارة الأميركية الجديدة لن تُحدث تغييراً جوهرياً في موقف الإدارة الســابقة من الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، بل وستسعى أيضاً لإعادة نفســها، بوصفها ممثّلاً للحــزب الديمقراطي، كداعم حقيقي للمصالح الإســرائيلية السياســية والأمنية وكسر «الاحتكار» الذي أظهرتــه إدارة ترامب، بوصفها ممثلاً للحزب الجمهوري، في رعاية إسـرائيل ومصالحها كسـبأ لدعم يهود أميركا. وإن فترة ولاية أوباما كانت الشاهد الأكبر على ذلك.

توسع الدور الاقتصادي لـ"الإدارة المدنية".. عن المشاريع الزراعية الإسرائيلية في أراضي الضفة!

كتب وليد حباس:

في العام ١٩٢١، أقام مستوطنون يهود جدد من عناصر الهجرتين الثانيــة والثالثــة موشــاف نهلال فــي الجليل ليصبح مــن أوائل المستعمرات التي نفذت سياســـة "العمل العبـــري" وحاربت حق الفلسـطينيين في العمـل على أراضيهم. تطور تاريخ الموشــاف بشكل ساخر بحيث أنه في العام ٢٠١٧ قام باستضافة عشرات المهندسين الزراعيين من الضفة الغربية المحتلة ليقدم لهم دورة مختصة في كيفية زراعة نبتة الأفوكادو، وتحسين جودتها.

(۱) فــي هذه الــدورة، نقلت كليــة غليلي الزراعية خلاصــة تجربتها التاريخية في الاستعمار الزراعي للطلاب العرب الذين كانوا قبل حوالي قرن من الزمن من ألد أعدائها. وتقف خلف هذا المشروع، وبشكل غير مباشــر، الإدارة المدنية بالإضافة إلى صنــدوق الدعم الاقتصادي الذي أنشــاه يائير هيرشــفيلد (وهو أحد مهندســي اتفاق أوســلو). جدير بالذكــر بأن دوف تســادكا، رئيس الإدارة المدنية بيــن الأعوام ١٩٩٨-٢٠٠٢، يشغل دورا فاعلا داخل مجلس إدارة هذا الصندوق.

بدأت الإدارة المدنية في السـنوات الأخيرة، وبالتحديد منذ العام ٢٠١٤، بتغيير طبيعة نشاطها من خلال توسيع دائرة علاقاتها المباشرة مع الفلسطينيين. وبالإضافة إلى تطبيق "المنسـق" الذي فـرض على معظم سـكان الضفــة الغربية التعامل مباشرة مع مكتب "وحدة تنسيق أعمال الحكومة"، فإن الإدارة المدنية بدأت تفرض نفسها كلاعب اقتصادي ذي نفوذ وقدرات لا يمكـن منازعتها في التحكــم بالعديد من الموارد الطبيعيـــة (الأرض والمياه) واللوجســتية الحيوية (المعابر)، بالإضافة إلى تقديم نفسها باعتبارها البوابة الأنجح للوصول إلى السوق الإسرائيلية. وتعتبر المشاريع الزراعية التي تقوم بها الإدارة المدنية من أهم التطورات التي قلما يتم الالتفات إليها، ولا سـيما من طرف صناع القرار الفلسطيني ومؤسسات المجتمع المدنى العاملة في مجال الزراعة.

يتمثل أحــد أهم أهداف الإدارة المدنيــة في زيادة تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي (٢) من خلال توسيع حلقة الفلسـطينيين المعتمدين على الخدمات التي تقدمها الإدارة المدنية على أن تتحول الأخيرة إلى الطرف الوحيــد القــادر على خلق فــرص عمل في ظل نســبة البطالة العالية والظروف الاقتصادية القاهرة. من هنا، قام المنســق الحالــي لشـــؤون الزراعة فـــي الإدارة المدنية، ســمير معدي، بتنفيذ مشاريع زراعية تشغيلية كبرى في السنوات الأخيرة. ويمكن تصنيف هذه المشاريع على أنها "تعاقد من الباطن"، بحيث تقوم الشركات والمصانع الإسرائيلية بزراعة محاصيلها في أراضي الضفة الغربية ومن خلال الاستعانة بالإدارة المدنية. وهذا التعاقد من الباطن يأخذ شـكلين: إما أن تقوم مصانع إسرائيلية بتحديد طبيعة المحصول والإشراف على زراعته ومن ثم شرائه، كما هي الحال في زراعة الخيار الصغير (البيبي)، أو أن المزارع الإسـرائيلية تقوم بتصدير محاصيلها عاليــة الجــودة إلى الســوق الأوروبية علــى أن يغطي الإنتاج الزراعي الذي تشــرف عليه الإدارة المدنية في الضفة حاجات السوق الإسرائيلية من المحصول نفسه، كما هي الحال على ما

الإدارة المدنيــة للحصول على الإرشــاد الزراعي الملائم. مثلا، في العام ٢٠١٦ بدأت الإدارة المدنية بزراعة ٢ دونم من أراضي جيوس بأشتال الأناناس، كتجربة (pilot)، للبدء بمشروع واسع النطــاق. في بدايـــة العام ٢٠٢٠، وصل عدد شــتلات الأناناس إلــى حوالي ٦٠ ألف شــتلة موزعة بين طولكــرم وجنين وغور الأردن. والجدير بالذكر أن هذه النبتة الاســتوائية تحتاج إلى تكنولوجيــا خاصة لتنبت في أماكن خــارج بيئتها الطبيعية. من هنا، لم توفر الإدارة المدنية الاشــتال وحسب، وإنما أيضا التكنولوجيا (دفيئات من نوع خاص وأجهزة تحافظ على نسبة رطوبة وحرارة معينتين)، وتتدخل في خصوبة التربة وعمليات التسميد وتقدم دعما وإشرافا فنيا بشكل حثيث بحيث أن النبتـــة تحتاج إلى فترة تتراوح ما بين عـــام وعام ونصف عام لتعطــي ثمارها. (٣) ويصل ســعر حبة الأنانــاس (٨٠٠-١٥٠٠ غرام) إلى حوالي ٣٠-٥٠ شيكلا داخل إسرائيل بينما أن الزراعة الفلسطينية في الضفة الغربية توفرها مقابل ١٥-٣٠ شيكلا. ويعتبر الخيار الصغير (البيبي) من أهم المشاريع التي يهتم بها معدي بشــكل خاص. في العام ٢٠٢٠، توسعت زراعة الخيار لتشــمل نوعيـــن: الأول، الخيــار الربيعي حيث تصــل الأراضي التــي تتبناها الإدارة المدنية وتمولها إلى حوالي ٣ آلاف دونم تحقق إنتاجا سـنويا يصل إلى ٢٥ ألف طن. وتصل مبيعات هذه الأراضي إلى حوالي ٩٠-١٠٠ مليون شــيكل سنويا. النوع الثاني هو الخيار الصغير (baby cucumber)، الذي يُزرع في مســـاحة تقدر بحوالي ٣٥٠٠ دونم وتصل مبيعاته إلى ٨٠ مليون شيكل سـنويا. وتقوم الإدارة المدنية بتوفير الأشــتال، والأســمدة، والتســويق حيث يذهب أكثر من ٩٠ بالمئة مــن منتوج الخيار

اليهودية لتحويله إلى منتج "حلال" (كاشير). كمـا قام فرع الزراعة فـي الإدارة المدنية "بمبـادرة" يقوم من خلالها بدعـوة مختصين مـن وزارة الزراعة الإسـرائيلية لزيارة الأراضي الزراعية الفلسـطينية، وأخذ عينات على مدار الموســم الزراعي كشرط لإصدار الشهادات المطلوبة للتصدير عبر المعابر. في مرحلة لاحقة، قامت الإدارة المدنية وعبر شــركات إسرائيلية باقتراح لاســتخدام مبيدات من أنواع معينة يمكن اســتخدامها بإشراف شركات إسرائيلية والتي يعتبر حضورها أساسا لإصدار شهادات الجودة. وتوظف الإدارة المدنية منسقين فلسطينيين ليجوبوا الأراضي الزراعية ولينظموا عمل شركات المبيدات الإسرائيلية فيها بالترتيب المسبق مع الإدارة المدنية.

إلى مصانع المخللات والمعلبات الإســرائيلية. (؛) جدير بالذكر،

أن هـــذا النوع من "التعاقد من الباطن" والذي يقوم على منتجات

غذائية أو محاصيل زراعية يستدعي موافقة المؤسسة الدينية

إلى جانب هذه المشـاريع تعمل الإدارة المدنية على زراعة التوابل، والأعشاب الطبية، والتوت الأرضي والمعلق، بالإضافة

إدخال الأناناس للأراضي الفلسطينية: توسع احتلالي متصاعد في مجال الاقتصاد إلى البندورة الشــيري. في بداية العــام ٢٠٢٠، أدخلت الإدارة المدنية مشروعها الجديد لإنشاء مزارع أسماك. تم في البداية تشــييد بركة تتسع إلى ٣٠٠ كوب. وبعد "نجاح" التجربة بدأت الإدارة المدنية ومنذ بداية هذا العام ببناء ســت برك إضافية تتسع إلى حوالي ١٥ ألف سمكة. تتيح هذه المشاريع الزراعية المجال لتشــغيل مئات من الفلســطينيين الذين يعملون في المــزارع التي تتوزع مــا بين مناطــق "أ" و"ب" و"ج"، الأمر الذي

يعني تحولا نوعيا في مهام الإدارة المدنية وممارساتها. تأسست الإدارة المدنيــة فــي العــام ١٩٨١ بموجــب القرار العسكري رقم ٩٤٧ والذي وضع نهاية لسيطرة مؤسسة الجيش المطلقة على شـــؤون حياة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. وعلى العكس من الإدارة العسكرية (١٩٦٧-١٩٨١)، حاولت الإدارة المدنية إحداث فصل ما بين الدور العسـكري للجيش (تحريك القوات والمداهمــات وغيرها) وما بين الــدور المدني المتعلق بإدارة شؤون الفلسطينيين اقتصاديا، تعليميا وصحيا، وغيرها. لهذا الغرض، تم تعيين ما بين ٢٠-٢٥ أخصائياً من قبل الوزارات والسلطات الإسرائيلية المختلفة يعملون تحت إمرة رئيس الإدارة المدنية (الذي ظل عسـكريا برتبــة عقيد). يعتبر هؤلاء الأخصائيون، مثل سـمير معــدي الذي يحمل حقيبــة الزراعة، بمثابــة مندوبين للوزارات الإســرائيلية المختلفــة في الضفة الغربية. جاء هــذا التغيير في أعقــاب اتفاقيات كامب ديفيد مع المصريين والتي بموجبها اعترفت إســرائيل لأول مرة بحق الفلسطينيين في إدارة شؤون حياتهم اليومية تحضيرا للوصول إلى اتفاق ســـلام. وعليه، قام هـــؤلاء الأخصائيون الذي يحملون صفة شبيهة بالوزير في الأرض المحتلة بتعيين

فلسـطينيين فــي دوائرهم داخــل الإدارة المدنية حيث وصل عدد الموظفين الفلسطينيين في العـام ١٩٩٠ إلى ما يقارب ١٤ ألفا موزعين على فــروع الاقتصاد، الضريبـــة، الصحة، التعليم، الشرطة المدنية وغيرها. لكن مع توقيع اتفاق أوسلو، هبط عدد الموظفين الفلسـطينيين ليصل إلى حوالي ١٣٠ فقط في العــام ٢٠٠٠، إذ تم تحويل معظم المهــام الإدارية التي أوكلت للإدارة المدنية إلى أجهزة السلطة الفلسطينية ووزاراتها. وقد نص اتفاق أوســلو على أن الإدارة المدنية ستصل إلى نهايتها

وتتفكك مع الوصول إلى اتفاق حل دائم، الأمر الذي لم يحصل. فــي التعديلات التي جرت على اللوائح الناظمة لعمل الإدارة المدنية في أعقاب التوقيع على اتفاق أوســلو، أوضحت الإدارة المدنية أنها ستشـكل ذراعا تنفيذيا للحكومة الإســرائيلية فيما يخص البنية التحتيــة والتخطيط والبنــاء في مناطق "ج". أما فيما يتعلق بمناطق نفوذ السلطة الفلسطينية، فلم تتطرق اللوائح الناظمة بشــكل واضح لدور الإدارة المدنية عدا عن كونها جهة الارتباط الرسـمية التي تنســق مع الســلطة الفلسـطينية. لا يخولها هذا الدور الرسـمي الذي تلعبه أمام السلطة الفلسطينية بالتدخل المباشر في الحياة الاقتصادية للفلسـطينيين، وإنما يمنحها صفة الوسـيط ما بين السلطة

> وفي الأعوام الأخيرة، تقوم الإدارة المدنية وبشكل أحادي الجانب بتوسيع نطاق تدخلاتها لتمس حياة الفلسطينيين بشكل مباشــر من خلال إنشــاء علاقات ثنائية مع رجال أعمال، مزارعين، عمال، رياديين وحتى منظمات دوليــة. ويعتبر الدور الذي تلعبه

الفلسـطينية والحكومة الإســرائيلية في كل القضايا العالقة

قبيل الوصول إلى اتفاق حل دائم.

الإدارة المدنيـــة في المجـــال الزراعي منذ العـــام ٢٠١٤ مهما جدا وذا أبعاد سياسية اســتراتيجية خاصة وأن التقرير السنوي الذي ينشره مكتب تنسيق أعمال الحكومة بموجب قانون حرية النشر يشير إلى أن الإدارة المدنية "تبادر وتنفذ العمليات المدنية التي ستغير وجه المنطقة بناء على المصالح الإسرائيلية".

وتتركز المصالح الإسرائيلية حاليا في جانبين متداخلين: أولا، التنسيق ما بين القطاع الخاص الإسرائيلي ومزارعين ومهندسين زراعيين في الضفة الغربية للاستفادة من الأراضي والأيدي العاملة الرخيصة. وثانياً، ربط عدد متزايد من المزارعين والمهندسين الزراعيين والشركات الفلسطينية بالإدارة المدنيــة باعتبارها بوابتهم للوصول إلى التكنولوجيا والســوق الإسـرائيليين. لكــن بعيدا عن البعــد الاقتصادي للنشــاطات الزراعية، فإن هذه المشاريع تضع أجزاء واسعة من أراضي الضفة الغربية تحت تصرف الإدارة المدنية والشركات الإسرائيلية من دون أن يحمل الأمر دلالات قانونية أمام المجتمع الدولي.

- 1. أنظر الرابط التالي: https://bit.ly/3qohGWh أنظر التقرير السنوي لـ"مكتب تنسيق أعمال الحكومة في المناطق" من العام 2019 على الرابط التالي: "https://bit.ly/30eG2Hs"
- أنظر تقرير المنسق على الرابط التالي: //:https /fb.watch/430--NS6F3
- 4. أنظر تقرير المنسق على الرابط التالي: https://www.facebook.com/COGAT." "ARABIC/posts/1802171369933934



إيتمار بن غفير يعود بـ«كاخ» إلى الكنيست بمباركة نتنياهو!

كتب خلدون البرغوثي:

بعد عــام على مجــزرة الحرم الإبراهيمــي في مدينة الخليل التي نفذها باروخ غولدشتاين العام ١٩٩٤ وقتل خلالها ٢٩ مصليا فلسطينيا، وأصاب ١٣٠ آخرين، قبل أن يلقى مصرعه، أحيى مستوطنون في مستوطنة «كريات أربع» المقامــة على أرض المدينة الفلسـطينية ذكرى مقتل غولدشـــتاين. ظهر أحد المحتفليـــن في مقابلة تلفزيونيـــة أجريت العام ١٩٩٥ وهــو يرتدي زي الأطباء الأبيــض، وعلى كتفيــه رتبة عســكرية كالتي ارتداها غولدشــتاين عند ارتكابه المجزرة. كان الشــاب يلصق على وجهه شعرا مسـتعارا ليبدو بلحية طويلة تشبّهأ بغولدشتاين واستعدادأ للاحتفال بعيد المساخر المتزامــن مع ذكــرى المذبحة، وكان يضــع على صدره ورقة مكتوباً عليها «باروخ القديس.... الذي يطلق النار.. ويثق الله به». ويقول الشاب في المقابلة: «غولدشتاين يعتبر بطلا بالنسبة لـي، لذلك أنا ارتــدي زيّاً مثل زيّ غولدشتاين... إنه بطلي».

بعد ســـتة وعشــرين عاما من هذه المقابلة، بات هذا الشاب المدعو إيتمار بن جفير زعيما لحركة تسمى «قوة يهودية»، وعلى وشك أن يصبح عضوا في الكنيست، كي يحقق بنيامين نتنياهو هدفه بالبقاء رئيسا للحكومة

غولدشتاين قديس لأتباع كهانا

في تقرير مصور لقناة التلفزة ١١ العبرية، أواخر شباط الماضــي، تناولت القناة الذكرى الســابعة والعشــرين لمذبحــة الحــرم الإبراهيمي التي وقعــت فجر الجمعة الخامس والعشــرين من شــباط ١٩٩٤، الموافق للخامس عشر من شهر رمضان. عرض التقرير مقاطع من التغطية الإخبارية التلفزيونيــة لأحداث المجزرة التي ارتكبها باروخ غولدشتاين ضد المصلين الفلسطينيين وهم ســاجدون في فجر يوم الجمعــة الذي صادف أول أيام عيد المساخر («بوريم») اليهـودي، قبل أن يلقى مصرعه على يد المصلين.

وأشار التقرير إلى أنه فيما كان الفلسطينيون يشــيعون قتلاهم، كان المســتوطنون في كريات أربع قرب الخليل يحتفلون بعيد المساخر ويدلون بآرائهم المؤيدة للجريمة التي ارتكبها غولدشتاين.

كمــا علــق منظمو جنــازة غولدشــتاين مــن مؤيدي من حركـــة «كاخ» ملصقــات تنعاه تحت عنـــوان «بطل إسرائيل»، ووصفه المشاركون في الجنازة بأنه «قدّيس ضحى بنفسه في سبيل الرب».

دُفن غولدشــتاين فــي كريات أربع، وبــات قبره مزارا لمؤيــدي حركــة «كاخ» التــي أسســها مائيــر كهانا المحظــورة في إســرائيل. وكتب على قبــره: «القديس الدكتور باروخ كابل غولدشتاين... ضحى بنفسه من أجل شعب إسرائيل وتوراته وأرضه، طاهرَ الكف وصادقاً».

«كاخ» حاضرة رغم الحظر

بدأت حركة «كاخ» نشــاطها في إســرائيل العام ١٩٧١ بعد هجرة مؤسســها كهانا من الولايـــات المتحدة إلى إســرائيل، وتحولت الى حزب سياســي قبــل انتخابات الكنيســت العــام ١٩٧٣، وفاز كهانا بمقعـــد واحد في انتخابات الكنيست الحادي عشر العام ١٩٨٤.

وكانــت تقوم فكرة الحزب علــى العنصرية المتطرفة الموجهــة ضــد الفلسـطينيين بمــن فيهــم الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، من خلال «سن قانون بترحيل العرب من كل أرض إسرائيل قبل أن يتحولوا إلى أغلبية ويضعوا حداً لوجود دولة اليهود».

لاحقا أدخل الكنيست تعديلات على قانون أســاس: الكنيست، بإضافة بند ٧(أ) الذي يمنع مشاركة قائمة في انتخابات الكنيسـت في حالــة دعوتها للعنصرية والتمييـــز تجاه مجموعة من الناس بنـــاء على انتمائها القومى أو الديني، لهذا تم رفض قبول تسجيل الحزب لانتخابات الكنيست الثالث عشر عام ١٩٨٨.

إثر ذلــك قام حزب «كاخ» بتنظيــم مظاهرات وتوزيع منشـورات تحريضية ضد الحكومة الإســرائيلية وضد العرب، وتمركز نشــاط الحزب في الحـــي اليهودي في الخليل ومســتوطنة كريــات أربع. وبعد مجــزرة الحرم الإبراهيمي تم حظر الحزب حسب القانون الإسرائيلي. لكن مؤيدي الحركة لا يزالون حاضرين بقوة خاصة في الخليل، ومن أبرزهـم إيتمار بن غفير وباروخ مارزل، صديق غولدشتاين المقرب، والمعروف بعدائه الشديد للفلسـطينيين والمسجلة ضده عشــرات القضايا، وهو

ولـد بن غفير العام ١٩٧٦ وكان من شبيبة حركة كاخ وأتباعهـــا، وأدى نشــاطه المعادي للفلســطينيين إلى توجيه أكثر من خمسين تهمة ضده حتى ٢٠١٥، حسب

حاليا من قادة حركة «قوة يهودية».

بن غفير (إلى اليمين) متشبها بباروخ غولدشتاين. القناة العبرية السابعة، أدين في ثمان منها، وتراوحت التهم ما بين الشعب وتخريب الممتلكات وإعاقة عمل الشرطة وحيازة مواد تحريضية لصالح منظمات إرهابية

> والتحريض على العنصرية وتأييد منظمات إرهابية. درس القانــون ورفض طلبه العــام ٢٠١١ للحصول على تصريح مزاولة مهنــة المحاماة من قبل نقابة المحامين الإســرائيليين، لكنه طعن في قرار النقابة، وحصل على قرار قضائي يمنحه الحق في خوض امتحانات المزاولة، فحصل على عضويتها في منتصف عام ٢٠١٢.

نشاط قضائى لصالح قتلة الفلسطينيين

برز بن غفير في نشاطه في الدفاع عن المستوطنين المتورطين بهجمات دامية راح ضحيتها فلسطينيون. ومــن أبرز الذين تولــى بن غفير قضاياهــم عميرام بن أوليئيل، قاتل الطفل على دوابشة ووالديه سعد وريهام الذين قضوا حرقا في قرية دوما قرب نابلس العام ٢٠١٥، وكذلك القاصر المشــتبه به بالشــراكة بالجريمة، وهو مشــتبه به أيضا بمحاولة إحراق كنيســة رقاد السيدة العذراء في القدس، وبإحراق مخزن يملكه مقدسيون.

كما تولى الدفاع عن المستوطن المشتبه به بقتل الفلسطينية عائشة الرابي بحجر قرب حاجز زعترة جنوب نابلس في العام ٢٠١٨، والذي لا تزال محاكمته مستمرة، ولم ينشر اسمه لأنه كان قاصرا عند حدوث الجريمة. وكان بن غفير أيضا محامي ينون رؤوفيني، الذي أدين بتنفيذ هجوم حرق متعمد في ٢٠١٥ ضد كنيسة الطابغة

الأثرية الواقعة على ضفاف بحيرة طبريا. كما يتولى الدفاع عن فتى يهودي في السابعة عشرة مــن عمره، طعن في ٢٠١٥ أربعة عمال في ديمونة لأنهم عرب، وهم من النقب ومن الضفة.

وقائمــة المدانين أو المشــتبه بهــم الذين مثلهم أو يمثلهم بن غفير تضم مستوطنين نفذوا اعتداءات على فلسطينيين من مجموعات «شبيبة التلال» الاستيطانية، ومنفذي الهجمات المسماة «تدفيع الثمن»، وكذلك تضم منفذي الاعتداءات على ناشطين يساريين إسـرائيليين، ومنهم اليمينــي المتهم بمحاولة دهس متظاهرين يســـاريين ضد نتنياهو في أيلول من العام

صورة غولدشتاين في منزل بن غفير

مع تأسيس بن غفير حركة «قوة يهودية» قبل جولة الانتخابــات الأولـــى العـــام ٢٠١٩، قال الحاخـــام حاييم دروكمان، وهو من قادة «الصهيونية الدينية»، إن هناك خلافا أيديولوجيا بين الحركتين، وهو خلاف كشف عنه

الكاتـب الحاخام يعكوف مدان في مقالاته، وأشـار إلى أنه لا يمكن تشكيل تحالف بين «الصهيونية الدينية» «وقــوة يهوديــة» ما لــم ينزل بــن غفير صــورة باروخ غولدشتاين من صالون منزله كشرط مسبق للتحالف بين الحركتين. بن غفير رفض ذلك، وقال في مقابلة مع قناة ١١ العبريــة إنه لن ينزل صورة غولدشــتاين من صالون منزله، «فهو طبيـب أنقذ حياة الكثير من اليهود، وهذا هو السبب الذي يجعله يضعها في منزله».

لاحقــا ومع تتابع الجــولات الانتخابــات وتغير خرائط التحالفات المحتملة، وافق بن غفيــر في بدايات العام ٢٠٢٠ على إنزال صورة غولدشتاين، وقال في تصريحات بثتها القناة ١٢ العبرية إنه قرر ذلك لأن «هناك إمكانية أن يشكل اليسار حكومة بالتحالف مع أيمن عودة (القائمة العربية المشــتركة)، وهــي حكومة قد تقوم بتفكيك مســتوطنات، لذلــك قررت إنــزال الصورة في الصالون... والهدف هو إنقاذ حكومة اليمين».

ويقصد بذلك أنه تنازل عن الصورة من أجل إزالة أية عقبة في طريق أية تحالفات في كتلة اليمين قد تتسبب بخسارتها الانتخابات.

«عرس الدم»

بعد جريمة حرق أسرة دوابشة بخمسة شهور، نشرت القناة ١٢ مقطع فيديو لحفل زفاف شارك فيه مستوطنون وهم يرفعون بنادق آليـــة وزجاجات حارقة كالتي اســتخدمت في إحراق عائلة دوابشة، وسكاكين طعنوا بهـا صورا للطفل على دوابشــة وحاولوا إحراقها وهم يغنون مقاطع تحرض على المزيد من عمليات الانتقام من الفلسطينيين، فيما عرف لاحقا باسم «عرس

تظهر بين الحضور صورة بن غفير وهو يراقب ما يحدث وابتســامته تعلو وجهه. وادعى لاحقا أنه حاول تهدئة الأجواء التحريضية في حفل الزفاف، كما ادعى أنه لم ير صور الطفل دوابشة. واتهم بن غفير جهاز الشاباك بأنه يسعى خلفه بسبب اتهامه للجهاز بتعذيب المشتبه بهم من المســتوطنين الذين يتولـــى الدفاع عنهم من

في الذكرى الثالثة لجريمة قتل عائلة دوابشة طلب بن غفير العام ٢٠١٨، من المستشـار القانوني للحكومة الإسـرائيلية إلغاء قرار الكنيسـت، الــذي يعتبر «كاخ» حركة إرهابية. ونقل موقع «كيباه» الإخباري، المقرب من المستوطنين، عن بن غفير تبريره لرفع الحظر عن حركة «كاخ» بأنه «يوجد في الكنيست نشطاء من القائمة المشتركة، يحرضون على إسرائيل، لكنهم يلقون

وفي مقابلة مع صحيفــة «يديعوت أحرونوت»، قال بن غفير إنه لا يزال مؤمنا بأفكار «مائير كهانا»، لكنه يسلك طريقا مختلفا، فبدلاً من المشــاركة في التظاهرات، يلجأ إلى القضاء لتغيير الواقع. كما أكد أنه فـــي حال فوزه في الانتخابات فلن يتوقف

عن الدفاع عن المســتوطنين الناشــطين في مجموعات «شبيبة التـــلال»، التـــي نفـــذت عشــرات الهجمـــات والاعتــداءات بحــق فلسـطينيين. وقال إنــه درب في مكتبه عــددا من المحامين القادريـــن على تولي قضايا المستوطنين، بحسب موقع «القناة السابعة».

أحفاد كهانا على أبواب الكنيست

مع اقتراب الانتخابات العامة الإســرائيلية، في الثالث والعشــرين من الشــهر الجــاري، وبعد نحو شــهر من الذكرى السابعة والعشــرين لمذبحة الحرم الإبراهيمر يقدم نتنياهو لأتباع غولدشتاين فرصة جديدة لدخول الكنيست عبر الحركات القومية الدينية الاستيطانية. نتنياهــو بذل في الأســابيع الأخيرة جهــودا لتوحيد حركتى «الصهيونية الدينية» بزعامة بتسلئيل سـموتريتش، و»قوة يهودية» بزعامة بن غفير، لضمان اجتيازهما نسبة الحسم المطلوبة لدخول الكنيست، لتعزيــز فرص كتلــة اليمين في زيادة عــدد مقاعدها، ولضمان عدم تشتيت أصوات الناخبين اليمينيين وشطبها في حالة عدم اجتياز الحزبين منفصلين نسبة

وبعد ضغوط من نتنياهو وافق سموتريتش وبن غفير على خـوض الانتخابات في قائمــة واحدة، مقابل ضم مرشــح من حزبهما في قائمة مرشحي الليكود، كما تلقى سموتريتش تعهدا بتعيينه أو تعيين أحد أعضاء كتلته عضوا في لجنة تعيين القضاة.

کتب زعیم حزب «یوجد مستقبل» یائیب لبید علی حســابه على «فيســبوك» مهاجما نتنياهو بشدة: «بن غفير هو مؤيد للإرهاب.. وحقيقة أن بن غفير وأشــباهه هم جزء من المجتمع الإسرائيلي هي عار قومي.. وحقيقة أن بنياميــن نتنياهو يفعل كل ما بوسـعه - ويبدو أنه تمكن من ذلك- لإدخال هذا الشخص للكنيست المقبل، هذه لطخة لا يمكن إزالتها، لا عنه (نتنياهو) ولا عن دولة

وأضاف لبيد «نتنياهو لن يُدخل بن غفير إلى الكنيست فقط، بل سـيجعله جزءا من الائتلاف الحكومي... فماذا سيكون الموقف الرسمى لحكومة إسرائيل تجاه المذبحة التي نفذها غولدشتاين؟ كيف يمكن أن تدعي أنها ضد

المذبحة؟ وماذا سيحدث لنا أمام العالم؟ وكيف ستكون

(مــن تقرير قناة ١١)

علاقات إسرائيل مع إدارة بايدن الجديدة؟ حتى الإيباك (اللوبي الصهيوني في الولايـــات المتحدة) رفض فكرة أن يكون بن غفير جزءا من النظام السياسي الإسرائيلي لأنهم يدركون هناك أن ذلك سيكون مدمرا للعلاقات مع الولايات المتحدة».

إخفاق دفع نتنياهو للتدخل

فشـلت حركة «قوة يهودية» في اجتياز نسبة الحسم فــى جولتـــي الانتخابــات الأخيرتين، ففـــي انتخابات الكنيسـت الثاني والعشــرين في أيلول ٢٠١٩ خاض بن غفير الانتخابات دون تحالـف مع أحزاب أخرى. وخاضت «قــوة يهوديـــة» الانتخابات بعــد حصولهــا على قرار قضائي من المحكمة العليا يسمح لها بذلك، رغم رفض لجنــة الانتخابات المركزية الســماح لها بالترشــح في البدايــة. لكن المحكمة العليا ســمحت لبن غفير بخوض الانتخابات، ومنعت القياديين في حركته وهما باروخ مارزل وبنتسي غوبشتاين من الترشح بتهمة التحريض

حصلت «قــوة يهودية» علــى ٨٣,٦٠٩ أصــوات في الانتخابات، لكنها لم تجتز نسبة الحسم، وبقيت خارج

وفي الانتخابات الثالثة والعشــرين الأخيرة في آذار ٢٠٢٠ اتفــق بن غفير وزعيم حـــزب «البيت اليهودي» رافي بيرتس على خوض الانتخابات في قائمة موحدة، لكن قبيل الموعد النهائي لتسـجيل القوائم المتنافســة قرر بيرتس خوض الانتخابات مع تحالف يميني يضم «يمينا» و»اليمين الجديد» دون «قوة أخرى، ولم يجتز نسـبة الحسم مرة أخرى بعد حصوله على ١٩,٣٦٢ صوتا فقط.

هذه النتائج لـ»قوة يهودية»، وتقديرات اسـتطلاعات الرأي أن «الصهيونية الدينية» منفردة قد لا تجتاز نسبة الحسم، أثارت خشية نتنياهو من خسارة كتلة اليمين أصواتهما، مــا دفعه في الأســابيع الماضيـــة للضغط عليهمــا للتحالف في قائمة واحدة. ولم يكتف نتنياهو بذلــك بل وقّع حزب الليكــود اتفاقية فائض أصوات مع قائمة «الصهيونية الدينية».

وحسب عشرات استطلاعات الرأي التي رصدتها هيئة البث الإسـرائيلية فإن تحالف سموتريتش- بن غفير قد يجتاز نسبة الحسم بحصوله على أربعة مقاعد تؤهله لدخول الكنيست، ليدخل أتباع كهانا الكنيست من الباب الذي فتحه لهم رئيس الحكومة الإسرائيلية.



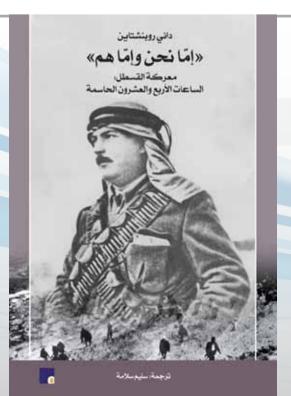
المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية « 🖊 📭 🖟

«إِمَّا نحن وإمَّا هم»

معركة القسطل:

الساعات الأربع والعشرون الحاسمة

ترجمة: سليم سلامة





الدين والدولة في إسرائيل: علاقة شائكة على سكة التصادم.

ما هي دلالات شرعنة «التهويد الإصلاحي والمحافظ» لأغراض «قانون العودة»؟

كتب سليم سلامة:

من الصعب في هذا المقام حصر التوصيفات التي صدرت في إســرائيل و تراوحت بين «تاريخيّ» و»كارثيّ» لوصف قرار الحكم القضائي الذي صدر عن المحكمة الإسـرائيلية العليا أخيراً بشــأن الاعتراف بالتهويد حسب منهج التيارين الإصلاحي والمحافظ في الديانــة اليهودية، كمــا أنه من غيــر الممكن الإحاطة بكل تفاصيل وتشعبات العاصفة الكبيرة التي أثارها هـــذا القرار، الذي يضع على المحكِّ وفي الامتحان موضوع العلاقة الرسمية بين الدين والدولة في إسرائيل، بما ينطوي عليه هذا من وضع المحكمة ذاتها، ثم السلطة التشريعية (الكنيست)، على سكة تصادميّة مباشرة مع المؤسســة الدينية الرسمية، الموسومة بالتزمت والتشدد إجمالأ والمهيمنة رســمياً، ليس فــي القضايا الدينية فحسـب، وإنما في مفاصل سياســية مؤسســاتية عديـــدة، والتي تفوق قوتها في مواضع وأحيان كثيرة قوة الحكومة والجيـش، بل قوة القانون نفســه أيضــاً، وهو ما قد انعكس، على الفور، في تهديد الجناح الديني الأرثوذكســي المتشــدد في الخارطة السياســية ـ الحزبية الإســرائيلية بأنه يشــترط انضمامه إلى أي ائتلاف حكومي قادم بعد الانتخابات الوشيكة (في ٢٣ الجاري) بتعهد مسبق منذ الآن بإلغاء قرار الحكم القضائي هذا بواســطة تشريع قانوني خاص يسنه الكنيست الجديد فور انتخابه وبدء دورته الجديدة. وقد كان لهذ التهديد/ الاشــتراط أثره الفوري الذي تجسد في بيانات متسارعة صدرت عن حزب الليكود وأحزاب اليمين الأخرى تضمنت هجومأ على المحكمة العليا وقرارها وتعهداً بإلغائه، مقابل بيانات الدفاع عن المحكمة وامتداح قرارها من جانب أحزاب «الوسط ـ يســار»، خصوصاً. وســتكون لهذا القرار تداعياته على سلوك الحريديم وحزبيهما السياسيين (يهدوت هتوراة وشــاس)، إضافة إلى أحزاب «التيار الدينـــي الوطني» الصهيونيـــة اليمينية، في كل ما يتعلق بالتحالفات والائتلاف الحكومي المستقبلي في إسرائيل وما يترتب على ذلك بشأن قدرة اليمين بشكل عام على تشكيل حكومة جديدة تكون قادرة على الثبات والاستمرار.

مع ذلك، سنحاول في هذه المقالة توضيح خلفيات هــذا القــرار، دلالاته وإســقاطاته وماهيــة الخلاف اليهودي ـ اليهودي بشأنه، مع التأكيد على الحقيقة الأولية التي تفيد بأن هــذا الموقف ـ الذي احتاجت المحكمــة العليا إلى خمســة عشــر عامــاً لكي تبتّ في التماســات مقدمة إليها بشــأنه فتتوصل إليه وتصوغــه في حكم قضائيّ! ـ لم يكن ســوى نتيجةٍ حتمية لمسيرة التسويف التي اختارتها الهيئات السياسية الإسرائيلية (اليهودية) المنتخبة، بحكم التوازنات السياسـية ـ الائتلافية الداخلية، وتعبير مســتحق عن عجز هذه الهيئات ومنتخَبي الجمهور الذين يشكلونها عن التوافق والحسم في شأن خلافيّ لا يزال مطروحاً على جدول أعمــال الدولة اليهودية وعلاقتها مع اليهود في العالم منذ السنوات الأولى لإنشــائها. وكما حصل في أمور سياســية وقانونية أخرى مختلفة، كذلك حصل الأمر ذاته هنا أيضاً ـ تجنب السلطتين التنفيذية (الحكومة) والتشريعية (الكنيسـت) البتّ فــي قضايا خلافية، سياســية أو قانونية، باختلاف درجة جوهريتها، نظراً لاعتبارات ومصالح حزبيــة ـ ائتلافيــة متغيــرة، والتغاضي عن تدحرج كرة هـذه القضايا إلى قاعـات الجهاز القضائي (المحكمة العليا، بشكل خاص) الذي يجد

نفســه مضطراً إلى البتّ بها في لحظة ما، مهما طال الزمن كما حصل هنا، مما يجعله عرضة لهجوم كاسح من جانب القوى والشخصيات السياسية ـ الحزبية في الحكومة والكنيسـت التــي تنهال عليه تنديداً وتذنيبـــاً بأنه «يتدخل، تدخــلاً فظاً، في أمور ينبغي أن يكون الحســم فيها سياسياً، لا قانونياً قضائياً»!! وهــذا، رغــم أن قــرار المحكمــة الأخير هــذا، في محصلته النهائية، ليـس ذا أهمية كبيرة من حيث نتائجــه الفعلية على أرض الواقع، بل تكمن أهميته الأســاس والكبرى في الجانب الرمــزي بكونه خطوة أخرى، هامة جداً، نحو إسباغ الشرعية على التيارات الأخــرى فــي اليهودية، غيــر التيار الأرثوذكســي (التقليدي) المتشدد المهيمن في إسرائيل، وفي مقدمتها بالطبع التياران «الإصلاحي» و»المحافظ» اللذان يعتبران ثانويين في إسرائيل من حيث عدد أتباعهما وقوتهما السياسـية، بينما تنتمي إليهما الغالبية العظمى مـن اليهود في الولايات المتحدة، بكل ما ينطوي عليه ذلك مــن تأثير عميق وجوهري

التهويد، خلفيات القرار ومضمونه

على علاقة هؤلاء اليهود بدولة إسرائيل.

التهويد هو عملية تغيير ديانة شخص ما وإثباعه إلى الديانة اليهودية. بموجب الشريعة اليهودية، اليهودية، اليهودية أو تهوّدت أو تهوّد هو بنفســه. وقد بلغ الأمر بقادة التيار الأرثوذكسي المهيمن فــي اليهودية، وخصوصاً في إســرائيل، أن وضعوا عراقيل وعثــرات كثيرة أمام الراغبين في الانتســاب إلى الديانة اليهودية، علماً بأنّ المتحوّل مــن ديانــة أخــرى إلى اليهودية يســمى، حسـب الشريعة اليهودية، «متهوّدة».

جزاء الصعوبات والعراقيل التي يواجهها من يرغب في اعتناق اليهودية، تأسست هيئات ومؤسسات وجمعيات خاصة في أنحاء مختلفة من إسرائيل، لا سيما في أعقاب ازدياد وتيرة موجات الهجرات اليهودية من أوروبا ومناطق أخرى في العالم إلى إسرائيل بعد العام ١٩٤٨. فقد ضمت تلك الهجرات حالات كثيرة من الرواج المختلط، ما دفع كهنة اليهودية إلى السعي نحو التخفيف من تشدد الشرائع اليهودية في هذا المجال وإتاحة المجال أمام المهاجرين من غير اليهود لدخول اليهودية في والتحول إلى إسرائيليين يسهّل عليهم الاندماج في المجتمع الإسرائيلي.

تنص المادة الأولى من «قانون العودة» للعام ١٩٥٠ (أي، بعد قيام دولة إسرائيل بأقل من سنتين اثنتين فقـط) علــى أنّ «من حق كل يهــودي أن يهاجر إلى البلاد» (إلى إســرائيل). وقد كان لهذا النص المبهَم أن أثار الســؤال الجوهري التالــي: من هو اليهودي؟ وهو السؤال الذي أشــغل وما زال يشغل اليهود، بل يطاردهم يمكن القول، منذ عقــود وعلى امتدادها، وســط إثارته خلافات سياسية حادة. فقد أيّد دافيد بن غوريــون، على سـبيل المثال، هجــرة أزواج غير يهــود وأحفادهم إلى إســرائيل، وخصوصاً من دول أوروبا الشــرقية، رافضاً أي تهويـــد لهم معللاً ذلك بأن «التعاطف القومي والإقامة في الدولة هما اللذان يجعلان الشـخص يهوديــاً، وعلى الدولــة أن تحذر التدخل في الشؤون الدينية». وكان السؤال الجوهري المذكور سببأ للأزمة الائتلافية الحادة التي نشبت في الحكومة الإســرائيلية العام ١٩٥٨، والتي قرر بن غوريون في إثرها إجراء «استفتاء» حول الأمر بين من أسماهم «حكماء إسرائيل» الذين تشكلوا من خمسين مثقفاً ومفكراً يهودياً من مجالات علمية مختلفة. من

بين الســـتة وأربعين شخصاً الذين أجابوا على سؤال الاستفتاء، قال ســبعة وثلاثون إنه يجب الإبقاء على تعريــف اليهودي على حاله «كما ورد في الشــريعة اليهودية»، أي وفق منهج «التيار الأرثوذكسي»؛ وهو ما قرر بن غوريون تبنيه مُصدراً تعليماته إلى «دائرة تسجيل الســكان» باعتبار اليهودي كل «مَن وُلد لأمِّ يهودية وليس منتمياً إلى ديانة أخرى، أو مَن تهوّد حسب الشريعة اليهودية».

في العام ١٩٧٠، أصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية قرارها القضائي النهائي في التماس تقدم به إليها مواطن يهودي إسرائيلي متزوج من سيدة غير يهودية طالب فيه المحكمة بإصدار أمر إلى وزارة الداخلية يلزمها بتسجيل أولادهما «يهودا». وقد قبلت المحكمة العليا الالتماس بأغلبية قضاة هيئتها (خمسة مقابل معارضة أربعة)، الأمر الذي اضطر الكنيست إلى تعديل «قانون العودة» لينص، في المادة ٤٤ منه، على أن «اليهودية ومن ولد لأم يهودية أو تهوَّد وليس منتمياً لديانة أخرى». لكنّ التعديل القانوني الذي أقرّ الكنيست إدخاله تعمّد، بصورة واضحة، عدم التطرق بتاتاً إلى طريقة التهويد التي ينبغي أن تكون مقبولة ومعتمدة، وهو ما طرح سؤالاً مركزياً وأبقاه مسألة خلافية جوهرية هو، من هو المتهود؟

قضت «التسوية التاريخية» التي توصل إليها دافيد بن غوريون والتيار الأرثوذكسي بوضع قضايا الدين والهوية اليهودية ضمن سلطات وصلاحيات «الحاخامية الرئيسية»، التي يهيمن عليها هذا التيار، مقابل قبول الأخير بإعلان قيام إسرائيل (بمرجعيتها الصهيونية) وعدم نزع الشرعية الدينية عن اليهود الصهيونيين وعدم اعتبارهم «خارجين عن الدين الهودي».

في أعقاب ازدياد قوة هذا التيار الديني (بشــقيه المركزييــن: الحريديم والصهيونيــون المتدينون الوطنيون)، والذي انعكس بازدياد تمثيله السياسي ـ الحزبي في الكنيست، تعالت أصوات نادت بتنظيم عملية التهويــد «وفق الشــريعة اليهودية»، إلا أن معارضي هــذا المطلب ادعــوا بأنّ قبــول مثل هذا التوجه «سيؤدي حتما إلى قطيعة قوية وعميقة بين يهود العالم وإســرائيل». ولهــذا، جرى التوصل إلى اتفاق توافقيّ توفيقيّ بين التيارات المختلفة قضى بالإقرار بشرعية يهودية من يتهوّد خارج إسرائيل، مقابل اشتراط أن يكون التهويد في داخل إسرائيل وفق منهج التيار الأرثوذكسي فقط.

غيــر أن هذه التســوية التوفيقية لــم تدم فترة طويلة، إذ شهد العقدان الأخيران من القرن الماضي تفجّر الجدل من جديد حيال هجرة اليهود الواسعة مــن دول الاتحاد الســوفييتي الســابق فــي مطلع التسـعينيات، والتي شـملت هجرة أكثر من مليون شــخص إلى إســرائيل. وقد تبيّن لاحقاً أن نحو ٤٠٠ ألف شخص من هؤلاء، على الأقلّ، ليسوا يهوداً وفق المعايير الرسمية المعتمدة في إسرائيل، لأنهم متزوجون من يهوديات أو لأنّ آباءهم ليسوا يهودأ. وتكشّف لاحقاً أن «المؤسسة الدينية الأرثوذكسية» وضعت «قوائم سوداء» لهم ولأبنائهم، تحت عنوان «الممنوعون من الــزواج وفق طقوس يهودية توراتية». وحتــى الآن، لا يُعتبر هــؤلاء يهوداً طبقاً لأحكام الشــريعة اليهودية التـــي يعتمدها التيار الأرثوذكسي، رغم أنهم إســرائيليون في كل شيء، يتجندون في صفوف الجيش الإسرائيلي ويتوزعون في مختلف المرافق المهنية والصناعات.

ي محتنف المراحق المستية والعماعات. على هذه الخلفية، نشــبت خلافات وصراعات حادة

للغاية بين التيارات المختلفة في اليهودية، نجح التيار الإصلاحي في خضمًها في استصدار قرار من المحكمة العليا الإسرائيلية في العام ٢٠٠٢ يُلزم الدولة بالاعتراف بالتهويد وفق التيارين الإصلاحي والمحافظ، أيضاً، وليس بالتهويد وفق التيار التيار الأرثوذكسي فقط.

يتيح التهويد على طريقة الإصلاحيين، التي تتميز بالمرونة والتسامح الفائقين نسبياً، تهوّد أي شخص حتى لو تكن ثمة أيــة علاقة لأي من عائلته باليهوديــة تاريخياً، وإنما يرغب هــو في اعتناقها والانضمام إليها. وهي طريقة ميسّــرة غير متشددة وســهلة جداً، نســبياً، مقارنة بالتهويد على طريقة التيار الأرثوذكســي. ويعلن التيار الإصلاحي على موقعه على شـبكة الانترنت: «اليهودية الإصلاحية تســتقبل، بالترحاب وبأذرع مفتوحــة، كل من يريد الانضمــام إلــي شــعب إســرائيل بصــورة صادقة وحقيقية، بغية مسـاعدته علــي الاندماج التام في المجتمع الإسرائيلي وفي الشعب اليهودي».

منذ العام ٢٠٠٢، يحظى التهويد على طريقة الإصلاحييــن بالاعتــراف لأغــراض التســجيل في ســجلّ السكان في داخل إســرائيل، إذ يتم تسجيل المتهوِّديــن فـــي المحاكم الدينيـــة التابعة للتيار الإصلاحـــي يهوداً في خانتـــيّ «الديانة» و»القومية» في ســجل السكان. لكنّ مســألة الاعتراف بالتهويد علــى هـــذه الطريقــة في ســياق «قانـــون العودة» ولغـرض التمتع بمـا يمنحه هذه القانــون من حق الهجرة غير المشــروطة إلى إسرائيل وحق الحصول التلقائي الفوري على المواطنة الإســرائيلية بموجب هذا القانون بقيت معلقةً، غير محسـومة، بما يعني أن التهّود على الطريقــة الإصلاحية لم يكن يضمن هذين الحقّيــن (الهجرة والمواطنـــة). وهو ما فاقم أزمــة العلاقــة بين إســرائيل ويهود العالــم عامة، ويهــود الولايات المتحــدة خاصة، الذيـــن تنتمى غالبيتهم الساحقة إلى التيارات اليهودية الأخرى، غير التيار الأرثوذكســي، وخصوصاً التيار الإصلاحي والتيار المحافــظ. وينبغي التنويه هنا بأن التهويد على المنهجين الإصلاحي والمحافظ لم يكن معترفاً به ليس عند إجرائه في إسرائيل فقط، بل كذلك عند إجرائه في دول العالم المختلفة.

الجديد في قرار المحكمة العليا الإسرائيلية الأخير، إذن، هـو الاعتراف بالتهويد الـذي يجرى في داخل إسرائيل وفق منهج التيارين الإصلاحي والمحافظ أيضاً، وليس وفق منهج التيار الأرثوذكسي فقط. وهو اعتراف في سياق «قانون العودة» فقط، ينبغي التأكيد وكما أوضحنا آنفاً. هذا القرار، الذي جاء بعد مماطلة وتأجيل مستمرين استمرا ١٥ عاماً كما ذكرنا، شكل قبولاً من طرف المحكمة (بأغلبية ٨ قضاة ومعارضة قاضِ واحد) لأحد عشر التماساً قدمها إليها في العام ٢٠٠٥ عدد من اليهود الذين هاجروا إلى إسرائيل من دول مختلفة في أنحاء العالم، تهوّدوا في داخل إسرائيل على طريقتيّ التيارين الإصلاحي والمحافظ، لكن الدولة رفضت رسمياً الاعتراف بهم والمحافظ، لكن الدولة رفضت رسمياً الاعتراف بهم يهوداً بموجب «قانون العودة».

خوف الأرثوذكس من كرة الثلج

صحيح أن قضاة المحكمة العليا أصدروا، مُرغَمين يمكن القول، قــراراً قضائياً يلزم الدولة بالاعتراف بشرعية التهويد حسب منهج التيارين الإصلاحي والمحافظ لغايــات «قانون العودة»، كما أوضحناها أعلاه، لكنّ هذا القــرار لن يغير واقع الحال الفعلي في إسرائيل في هذا المجال، وخصوصاً بالنظر إلى

حقيقة أن عدد أتباع هذين التيارين في إسرائيل لا يتجاوز بضعــة آلاف قليلة، وإنمــا تكمن قوته وأهميته الأساسيتان في الجانب الرمزي المتمثل في مدّ جســور التقارب بين دولة إسرائيل ويهود العالــم عامة، ويهــود الولايات المتحــدة خاصة، المنتمين في أغلبيتهم الساحقة إلى هذين التيارين، والإصلاحي منهما على وجه التحديد. ذلك أن المحكمـــة لم تناقش ســـؤال «من هو اليهودي» والخلاف العميق بشائنه فأبقته على حاله، الأمر الذي يبقي الصلاحية في قضايا الزواج أساساً بين يديّ المؤسســة الدينية المهيمنة في إسرائيل، ســواء كانت من خــلال «الحاخامية الرئيســية» أو من خـــلال «المحاكم الدينيـــة اليهودية»، واللتين يسيطر عليهما التيار الأرثوذكسي بالكامل وبصورة مطلقة، ليس على صعيد القضايا الدينية فحسب، وإنما على صعيد جوانبها وأبعادها السياسية أيضاً. ولئن كان قـرار المحكمة يزيل أنّ ألغامـــاً أخرى تبقى قائمة علـــى حالها بكل قوة تترتب على ســـؤال تعريف «من هو اليهودي»، في مقدمتها قضية الزواج حسب الشريعة الدينية وقضيــــة الصلاة في منطقة «حائط المبكى» (حائط البـراق) وقضية «الحــلال» (كاشــير) وغيرها. وبما أن قــرار المحكمة الجديد ينحصــر في «التهويد» لضـرورات «قانون العـودة» فقط، فهـو لن يكون ســارياً على أنظمة الحاخامية الرئيســية، التي لن تعترف بيهودية المتهوّدين بواسطة التيارين الإصلاحي والمحافظ فــي قضايا الزواج، الأمر الذي ســيرغمهم على الزواج بعقود زواج مدنى تُبرم في خارج البلاد، ولن يكون معترفاً بيهودية أبنائهم. ينبغي في الأبعاد السياسية انتظار ردّ السلطتين التنفيذية (الحكومة) والتشريعية (الكنيست) على هذا القرار القضائي في ما بعد الانتخابات البرلمانية القريبــة وما يتمخض عنها من اصطفاف سياســي ـ حزبي: هل ستقويان على إجراء تعديلات قانونية في هذه القضايا التي تشـكل صُلب العلاقة بين الدين والدولة، بما ينزع فتائل حروب دينية ـ سياسية جديدة؟ وإلى أي منحى ســتتجه هذه التعديلات، إن حصلت أصلاً؟ هل سـتبقي على الجسر الذي فُتح مع يهود العالم، بتياريهمــا الإصلاحي والمحافظ، على حساب العلاقة مع التيار الأرثوذكسي المهيمن في داخل إســرائيل، أم العكــس؟ وحتى لو حصلت هذه التعديلات فعلاً، فسيبقى موضوع تعريف اليهودي (من هو اليهودي) مطروحاً في كل الأحوال على خيوط العلاقة بين دولة إســرائيل وبين اليهود في العالم

العلاقة بين دولة إسـرائيل وبين اليهود في العالم عموماً، وبينها وبين المهاجرين إليها خصوصاً. لم ينبع هـذا الفزع الذي أثاره قرار المحكمة العليا لدى قادة «التيار الأرثوذكسي» (الذي يسمي نفسه: «اليهوديــة الصحيحة») من الخوف على طابع الدولة أو من أن يجتاز ملايين الأشخاص تهويداً غير شرعي منذ الآن ليسـتحقوا الهجرة إلى إسرائيل والحصول على المواطنة الإسـرائيلية، وإنما هو نابع بالأساس من الخوف مـن انهيار الوضع القائــم ومن احتمال أن يكــون هذا القرار بمثابة الحركــة الأولى في كرة تلجية قد تكبـر إلى درجة أن تفلت من بين أيديهم صلاحية التهويد وما تنطوي عليه من قوة سياســية ومصالـح اقتصادية سياســية فينتهي احتكارهم وملاحية الكهنة من التياريــن الآخرين، وهم الذين ليعتبرهم هؤلاء (الأرثوذكس) «مشعوذين ومعادين ليعتبرهم هؤلاء (الأرثوذكس) «مشعوذين ومعادين



نتنياهو شطب ٩٠٪ من توصيات الطاقم الذي عيّنه لمكافحة الجريمة المنظّمة التي تفتك بالمجتمع العربي!

أبو قانون القومية، وبيقولّك نهج جديد!

علی مین

وضعم

كتب هشام نفاع:

من يقرأ دون خلفيّة ولا معلومات سابقة هذا النص على موقع مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية: «صادقت الحكومة اليوم (١ آذار) على مقترح رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو بدعــم بلدات المجتمع العربي والحد مــن الإجرام فيها بقــدر ١٥٠ مليون شــيكل»، يظن أن خطوة كبيرة ومهمة قد قطعتها هذه الحكومة. لكن يكفــي التوقف عند المحطات الســابقة لهذا القرار، لهذه المحطة الأخيرة عملياً، كي يدرك أن الصورة مختلفة تماما.

يقول مكتـب نتنياهو: «بعد عمــل إداري قام به القائم بأعمال المدير العام لمكتب رئيس الحكومة تساحي برافيرمان بناءً على إيعاز من رئيس الحكومــة نتنياهو، وإلى جانــب الطلب الموجّه من ممثلي بلدات المجتمع العربي بالمساهمة في الجهد الرامــي إلى القضاء على الإجــرام والعنف، ومتابعــةُ للقاءات التــي عقدها رئيــس الحكومة نتنياهــو على مدار الأســابيع الماضية مع رؤســاء السلطات المحلية، تمت قبل قليل المصادقة من خلال جلسة الحكومة على خطة دعم بلدات المجتمع العربى. ومن أجل تطبيق القرار يتم تخصيص مبلغ ١٥٠ مليون شــيكل جديد في سبيل إنشاء وتوسيع خمســـة مراكز شــرطة جديدة وموجودة، ومحطتي إطفـاء، وإقامــة مبــان متعــددة الأغــراض تُعنى بتقديم الخدمات المجتمعية في البلدات العربية، وكذلك تأسيس وحدة خاصة ضمن شرطة إسرائيل ستكلّف بمكافحة الإجرام في المجتمع العربي».

كما نص القرار على «أن تروّج وزارة الأمن الداخلي وشرطة إسرائيل لحملتين منظمتين لجمع الأسلحة وتتخـــذان الإجراءات العملياتيـــة المكثفة بهدف ضبط الأسلحة غير القانونية فــي بلدات المجتمع العربي وكذلك لتشكيل فريق وزاري لمعالجة تسرب الأسلحة غير القانونية إلى الأراضي الإسرائيلية. وتشــمل الخطة أيضاً حملة توعوية ضد العنف في المجتمع العربي بحجم حوالي مليون شــيكل جديد مـن ميزانية مكتـب رئيس الحكومــة. وبالإضافة إلى ذلك، سيعمل فريق مهني على دعم البرامج العلاجية التي تتناول موضوع العنف داخل الأسرة والتي سيتم تنفيذها في بلدات المجتمع العربي، مع إتاحــة المرونة للبلــدات في ملاءمــة البرامج للاحتياجــات الخاصــة بالمجتمع العربـــي على أن يُتخذ مزيد من الإجراءات لتمكين المجتمع العربي وتعزيـــز الآليـــات الاجتماعيـــة والمجتمعية التي تُعنى بالتعامل مع ظاهرة الإجرام والعنف».

نتنياهو قال خلال جلســة الحكومــة التي اتخذ فيها القرار: «إنها بشـرى سـارة بالنسبة للمجتمع العربي في إسرائيل. وأشــكر وزراء الحكومة الذين صادقــوا على الاقتــراح الذي يهــدف إلى معالجة ظواهر الإجرام في المجتمع العربي وتعزيز شـعور سكان البلدات العربية بالأمان الشخصي. إنه بمثابة قــرار بالغ الأهمية كونه سيســاهم كثيرأ في المجتمع العربي وفي تحســين مستوى الأمان في الوسـط العربي. وأشكر جميع الوزراء والوزارات الحكوميـــة الذين لعبوا دوراً فـــي العمل على إعداد الخطة والمدير العام لمكتب رئيس الحكومة».

تقليص هائل للبرنامج المفصّل الذي وضعته لجنة المديرين!

اتخــذت الحكومة قرارها هذا بناء على ما سُــمي «مقتــرح لاتخاذ قرار» بخصوص «سياســة الحكومة لمواجهــة آثــار الجريمــة والعنف فــي المجتمع العربــي وتعزيـــز المجتمع العربي في إســرائيل». لكن «الاقتراح» هو بمثابــة تقليص هائل للبرنامج المفصـل، الــذي وضعته لجنــة مؤلفة مــن كبار المديرين العاميــن في مختلف الوزارات الحكومية وعلى رأســهم مدير عام مكتب رئيــس الحكومة، وضمّنته في تقرير مؤلف من نحو ٩٠ صفحة تناولت جوانب سياسية واجتماعية وأمنيّة متعلقة بتفاقم الجريمة المنظمة في المجتمع العربي.

إنّ نتنياهو هو من كلّف هذا الطاقم الرسمي رفيع المســتوى، في تشرين الأول ٢٠١٩، بإعداد خطّة في غضـون ٩٠ يوماً تُعنى بمعالجــة الجريمة الخطيرة ومنـع العنف فـي المجتمع العربيّ. لكن مسـوّدة التقرير اكتملت في تموز ٢٠٢٠، وعُرضت في أيلول ٢٠٢٠. واســتغرق إقرارها – بل إقــرار أقل من ١٠٪ منها – نحو ١٦ شهراً وعشرة أيام!

لكن التقرير الموسّع تقلص إلى بضع صفحات ليبقي مقتــرح القرار بندأ واحــدأ فقط للمصادقة عليه من قبل الحكومة، وذلك من بين عشرات البنــود والأفــكار والمســائل والقضايـــا. فأوصى بإقامة ٨ مراكز شــرطة في بلدات عربية وتوســيـع مراكز أخرى. ولكن حتى هذا البند الهزيل نفسـه، تقلّص في القرار الحكومي النهائي. «مقترح اتخاذ القرار» أوصى بميزانية مؤلفة من ١٥٠ مليون شيكل لذلك الغـرض. فماذا فعلت الحكومــة؟ أبقت هذه الميزانيــة على حالها، قلّصت عدد مراكز الشــرطة

المخطط إقامتها وتوسيعها مــن ٨ إلى ٥، وحوّلت ما تبقى من الميزانية للشرطة لإقامة وحدة خاصة لمكافحــة الجريمــة، وكذلك إقامــة محطتي إطفاء و»مبانِ متعددة الأغراض تُعنــى بتقديم الخدمات

كـرامـة وحقوق

المجتمعية في البلدات العربية». إنه من الطبيعي السؤال: هل إقامة محطتي إطفاء هي جــزء من مكافحة الجريمة؟ هل أقامت الحكومة محطـــات إطفـــاء في تل أبيـــب لمواجهـــة الجريمة المنظمــة هنــاك، أم لمواجهــة حرائــق محتملة وحوادث طوارئ ممكنة؟!

لوحة في أم الفحم تكذّب سياسة نتنياهو.

كذلك، ما معنى «مبانِ متعـددة الأغراض تُعنى بتقديم الخدمات المجتمعية في البلدات العربية»؟ ويبدو أنها مرتبطة بما يلي: «عدا الإمكانيات والمساعدة على إيجاد فرص عمل يجب توسيع الخيــارات المتاحة أمام الشــباب العرب، وذلك من بين عدّة أمور، من خلال توسيع أطر التطوّع. ولهذا الغرض، يوصي الطاقم بتوسيع مشاركة العرب في الخدمــة المدنيّة. فمن شــأن الخدمة المدنيّة أن تساعد عمليّة اندماج المتطوّعين في المجتمع وتكـــوّن لهم إطار انتمــاء، وتزوّدهــم بالمهارات والمواهب العمليّة. بالإضافة إلى ذلك، قد تكون بعض المجالات التي يمكن التطوّع فيها مجالات عمل محتملة بعد نهاية فترة التطوّع، ممّا سيفتح مســارات توظيــف إضافية أمام الشــباب (...) من أجل توسيع معدّل المشاركة في الخدمة المدنيّة، يجــب إعداد ســلّة تحفيـــزات، من شــأنها زيادة الدافعيّة لدى الشـباب للتطوّع. وقد طوّرت سلطة الخدمة المدنيّة مسارات توظيف خاصّة بالمجتمع العربيّة، حيـث أنّ جميعها يركّز على فرص العمل المستقبلية. وتشمل المسارات التحفيزات والامتيـــازات للأشــخاص الذين يخدمــون والتي ستأتي على شــكل مِنح ودورات تدريبيّة مهنية، فضلا عن كسـب الخبرة المهنية ذات الصلة، التي ستساعدهم على إيجاد فرصة عمل بعد الخدمة. ونوصي بدعم تطبيق هذه الخطط وبدراسة المزيد من التحفيــزات، التي ستشــجع التجنيد للخدمة

مثلما أشرت في مقال سابق، فالنـص الضمني هنا يزعم أن الشباب العرب يميلون إلى «الانحراف» لأنهــم لا يـــؤدون «الخدمة» التي يؤديها الشــباب اليهود فيفقدون «القدرة على الاندماج» وهو ما يقرر مصيرهم في العمل المتدنّــي من جهة، والجنائي من جهة أخرى. ويفرد مساحة كبيـرة للدعوة إلى

توسيع ما يســمى بـ»الخدمة المدنية» التي تُعتبر وسيلة تدجين وليست وسيلة دفع وتطوير.

رئيس الحكومة تنكّر لاستنتاجات الطاقم الذي عيّنه شخصياً!

قررت هذه الحكومةعملياً شـطب كل ما أشار اليه تقرير طاقم المديرين الموسّع وزيادة ميزانية لجهاز الشــرطة. لا يوجد فقر ولا بطالة ولا سكن ولا عمل ولا تعليم ولا صناعة ولا ســياحة ولا غيرها، بل زيادة لميزانية جهاز الشرطة كي يفتح محطات جديدة. للتذكير: هذا ما جاء في التقرير الموسع

لطاقم المديرين: «خــلال عمل طاقــم المديريــن العاميّــن أثيرت قضايا عديدة تخصّ مجالات التطوير الاقتصاديّ والاجتماعيّ، الــذي يرتبط بصورة مباشــرة أو غير مباشــرة بتغذية ظواهر الجريمة والعنف. بطبيعة الحــال، هذه الخطَّة لا تأتـــي لتحل محل أو لتتضمن بيــن طياتهـــا كافّــة أنشــطة الحكومــة للتنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة في المجتمع العربيّ، لكن ســاد إجماع وســط طاقم المديريـــن العامّين، على أهمّيّة بالغة في مواصلة هذه الجهود، لا سيما على خلفيّة الانتهاء الوشــيك للعمل بقرارات الحكومة رقم ٩٢٢ بحلول نهاية العام ٢٠٢٠». ويشدّد على أنه «بغياب استمرار النشاط الحكوميّ المكثف للتطوير الاقتصاديّ والاجتماعيّ فلن تكون هناك أي جدوى للأنشطة الرامية إلى القضاء على الجريمة والعنف. وبشكل خاص، لقد اكتشف طاقم المديرين العامّين أنــه من بين مجمل الإجــراءات للتطوير الاقتصاديّ والاجتماعيّ فــإنّ القضايا التاليـــة تحظى بأهمّيّة زائدة في سياق منع الجريمة والعنف في المجتمع العربيِّ: تطوير المناطق الصناعيَّة في البلدات العربيّة- سواء باعتبارها وسيلة لزيادة فرص العمل المتاحة أمام الشــباب العرب أو أساســاً من أســس متانة السلطات المحلِّيّة العربيّة؛ المعالجة الشاملة لأزمــة الإســكان - تســجيل الأراضــي، والتخطيط

أي أن رئيــس الحكومة تنكّر لاســتنتاجات تقرير الطاقم الــذي عيّنه هو شــخصياً. وإذا اعتبرنا هذا الطاقم جهــة مهنيّة فــي جهاز الحكم، وســلطة بيروقراطيــة تعرّف المشــاكل وبدائــل حلول لها ضمـن السـلطة التنفيذيــة (الحكومــة)، فمعنى الأمــر أن بنيامين نتنياهو لا يرفــض فقط مطالب المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل بمواجهة

هاتف: 2966201 – 2 – 00970 فاكس: 2966205 – 2 - 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

حقيقية وشاملة للجريمة المنظمة وتفشي السلاح، بل يرفض ما يقوله الجهــاز الإداري- البيروقراطي-المهني الإسرائيلي الرسمي أيضاً.

لتشــديد قتامة الصورة نورد التالي: منذ «أوعز» نتنياهــو بوضــع خطــة لمكافحــة الجريمــة في المجتمع العربي، فإن عدد الضحايا القتلى بالسلاح المنفلت الذي يتســرّب نحــو ٨٠٪ منه من قواعد الجيش الإسرائيلي، والذي يخبرنا القرار الحكومي أنــه ســوف «تــروّج وزارة الأمن الداخلي وشــرطة إســرائيل لحملتين منظمتين لجمع الأسلحة»، هو ١٢٨ ضحيّة. هؤلاء ســقطوا خلال أكثر من ١٦ شهراً مــرّت على ذلك «الإيعــاز»؛ أي بمعدّل ٨ ضحايا كل شهر. وإذا كان «مقترح القرار» قد نص على تكليف مدير عام مكتب رئيس الحكومة بتقديم خطة عمل خماسية مفصلة خلال ١٥٠ يوماً لتنفيذ التوصيات والمبادئ (الـواردة فـي تقريــر الـــ٩ صفحة)، لمصادقــة الحكومــة عليها، فنحن أمــام احتمال إحصائي بسقوط عشرات الضحايا قتلى بالرصاص (لا يشمل عشرات الإصابات بالرصاص) إلى أن تُقدّم الخطة – التي يُفترض أنه تم تقديمها في التقرير

حين تم اقتطاع أموال خطة الأمن الشخصي للمجتمع العربي!

قيمة هذا القرار يوضّحهـا التذكير التالي: كتب الصحافي شاحر إيلان في تحقيق نشرته الصحيفة الاقتصادية «كلكاليست» أواخر العام ٢٠١٩ أن ثلث ميزانيــة مكافحــة الجريمة والعنف فــي المجتمع العربي، قد اختفى. فقد أضافت وزارة الأمن الداخلي ٣٣٦ مليون شيكل جديد إلى قاعدة الميزانية للتعامل مع الجريمة في المجتمع العربي، بالإضافة إلى أموال إضافية يبلغ مجموعها أكثر من ٢٠٠ مليون شـيكل سـنوي للشـرطة. ويصف كيف أنه بهذه الأمــوال والميزانيــات الخاصة، تم إنشــاء ٧ مراكز شــرطة جديدة في بلدات عربية وإضافة ٤٢٠ عنصر شـرطة عربي. ولكن مراكز الشرطة السبعة الجديدة التي تم إنشــاؤها هي نصف المراكز المخطط لها. وقد كشف مراقب الدولة السابق يوسف شابيرا في تقريره عن نظام مشـتريات الشرطة من آذار ٢٠١٨ أن وزير الأمن الداخلي السابق غلعاد إردان حوّل ٤٣٤ مليون شــيكل من أهدافها الأصلية إلى أسباب أخرى. وتــم اقتطاع معظم الأمــوال من خطة الأمن الشخصي المخصصة للمجتمع العربي.

ليـس المواطنـون الفلسـطينيون وممثلوهـم وحدهم من يؤكدون أن فتح مراكز شـرطة وسـائر «الحلول البوليسـية» ليس بوسـعها تغيير الوضع (خصوصــاً أنهــا مراكز شــرطة لا تواجــه الجريمة المنظمــة فعلا)، بل هناك جهــات أمنية تؤكد هذا أيضـــاً. فمثلا، ربــط «معهد أبحاث الأمــن القومي» الإسرائيلي بين الجريمة وبين سياسة الحكومة في وثيقة له (آذار ٢٠٢٠) تناولت وضع البلدات العربية في ظل انتشار وباء الكورونا. وكتب: «من الضروري إقرار موارد اقتصادية مخصصــة للمجتمع العربي (...) حيث يمكن أن يؤدي ارتفاع معدل البطالة

والأزمة الاقتصادية إلى تعميق الفقر وزيادة آثار

العنف والجريمة».

ختاماً، رأت القائمة المشــتركة أنّ خطة نتنياهو هي «خطة علاقــات عامة انتخابية، وليســت خطة حقيقية وجادة وشاملة لمكافحة الجريمة والعنف في المجتمع العربي. «الخطة الحكومية» التي أقرّت على أعتــاب الانتخابــات، ميزانيتهــا هزيلة (١٥٠ مليون شــيكل لإقامة ٥ محطات شرطة) من أصل ١٣ مليار شــيكل هي ميزانية الشرطة سنوياً. وتقتصر على فتح محطات الشرطة، ولا تعالج مسبّبات العنف في المجتمــع العربي. وقد أثبتــت التجربة أنّ فتح محطات شـرطة، من دون تغيير سياسات الشرطة، لا يحلِّ المشكلة لا بل يعمِّقها أحياناً. فالخطة لا تتطرق بتاتاً إلى الإجرام المنظم، بخلاف ما حدث عندما أرادت الدولة مكافحــة الإجرام في مدن مثل نتانيا ونهاريا. وحتى الخطة بعيدة الأمد التي يتحدث عنها نتنياهو وأعوانه، إذا ما نفّذت ورُصدت لها الموارد اللازمة، فالحديث يجري عن ١٠ ســنوات

ذكّــرت القائمة المشــتركة بــأن «الخطــة التي تتبنّاهــا والتي طرحتهــا على الجهات الرســمية المختصة، هي الخطة التي وضعتها لجنة المتابعة العليا، بمشــاركة عشرات الخبراء، والتي تتطلّب أولاً وأخيراً حدوث تغيير جذري في العقلية العدائية للمؤسســة الحاكمــة والشــرطة تجـــاه المواطنين العرب، والتعامل معهم على قدم المســـاواة التامة غير المشروطة. والكفُّ عن سياسة استخدام العنف كأداة سيطرة على الجماهير العربية». وحذّرت القائمة المشــتركة «من الاستغلال السياسي الذي يقوم به نتنياهـ و لقضايا وهموم المجتمع العربي لجني المكاسب الانتخابية، كما تحذَّر من الهرولة وراء ألاعيب نتنياهو ووعوده الكاذبة»!.

> محال المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

تابعونا على الفيسبوك رام الله _ الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959 facebook http://tiny.cc/ywgg4 وقناتنا على اليوتيوب

You Tube http://tiny.cc/nkdop

وزارة الخارجية النرويجية THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY TO THE PALESTINIAN AUTHORITY

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع

محتوى المشهد الاسرائيلي لا يعكس بالضرورة موقف وزارة الخارجية النرويجية